CD/PV.1259

31 May 2012

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين والتاسعة والخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الخميس ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٥

الرئيس: السيد كاري **كاهيلوتو** ..... (فنلندا)

(A) GE.12-63748 190214 160514

1263748

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أُعلن افتتاح الدورة المائتين والتاسعة والخمسين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. وبمناسبة تولي فنلندا رئاسة مؤتمر نزع السلاح أود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببيان افتتاحي للرئاسة.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتوجه بالشكر للرؤساء الستة الذين سبقوني في رئاسة دورة عام ٢٠١٢، وهم سفراء كل من إثيوبيا وإكوادور ومصر، على عملهم والتزامهم الدؤوبين لوضع مؤتمر نزع السلاح من جديد على المسار الصحيح، ألا وهو التفاوض.

نحن الآن في منتصف الطريق في دورة المؤتمر لهذا العام، لكننا ما زلنا نفتقر لبرنامج عمل. بيد أن ما لا نفتقر إليه هو جدول زمني للأنشطة وبالتالي، يظل من واجبي خلال فترة الرئاسة القصيرة هذه أن أوجه المناقشات الموضوعية باذلاً في ذلك كل ما في وسعي. وفي رأيي أنه من المفروض أن نكون قادرين تماماً على إدارة هذه المناقشات المواضيعية بطريقة تفضي في نهاية المطاف إلى اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددي الأطراف على أساس تعاهدي. والمناقشات المواضيعية لا تحل محل المفاوضات ولكنها يمكن، في أفضل الأحوال، أن تبني القدرات للمفاوضات المقبلة. وأثناء الرئاسة الفنلندية سوف تتاح للمؤتمر الفرصة في الأسابيع الأربعة المقبلة لجولة كاملة من المناقشات بشأن المسائل الأساسية الأربع كلها، وذلك خاصة للتطرق لأول مرة في جلسة عامة لمسألة تنشيط أعمال المؤتمر. وأنا أتطلع بشكل خاص إلى مناقشة ١٤ حزيران/يونيه بشأن تنشيط أعمال المؤتمر، ذلك أن هذا النقاش والدورة التي ستليه في ٢١ آب/أغسطس سوف يكونان موضع تقييم حيوي للمؤتمر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

واسمحوا لي الآن أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بالترتيبات العملية للجدول الزمني للأنشطة. وقد طلبت من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مساعدتي، بوصفي رئيساً للمؤتمر، على هيكلة الجلسات العامة أثناء فترة الرئاسة هذه، ودعوة ممثله إلى تقديم عروض وقائعية موجزة من المنبر حول الموضوع المعني في بداية كل جلسة. ومن الواضح أن إعادة تحريك هذا الطلب سوف يحتاج إلى مزيد من المشاورات. غير أنني سوف ألجأ إلى دعم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في مقدمتي لهذه الدورة في أواخر هذا البيان الافتتاحي. وأنوي أيضاً الدعوة إلى شيء من التفاعل في مناقشات هذه الدورة. وبالتوازي مع المناقشات في الجلسة العامة، سأواصل المشاورات لتبيّن ما إذا كانت المواقف قد تطورت بحيث تسمح للمؤتمر بالبت في برنامج عمل، أو ما إذا كان من الممكن طرح مبادرات جديدة لوضع برنامج عمل. وسأركز في هذا البيان الافتتاحي على وضع المؤتمر نفسه وعلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسوف يتوجه وزير خارجية فنلندا، السيد إركي توميوجا، إلى المؤتمر في الجلسة الختامية لفترة رئاسة فنلندا في ١٩ حزيران/يونيه، متحدثاً حول جدول أعمال نزع السلاح الأوسع.

وكما نعلم جميعاً فإن استئناف المفاوضات بسرعة سوف يسمح للمؤتمر باستعادة سلطته بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح. وقد حقق هذا المؤتمر الكثير في الماضي. وآن الأوان ليفعل ذلك مجدداً ويبين أنه لا يزال قادراً على أن يكون على قدر مهمته الأصلية ويتفاوض في صكوك جديدة قائمة على معاهدات من أجل الأمن المتعدد الأطراف. وأنا أشاطر الإحباط الذي أُعرب عنه فيما يتعلق بطول أمد غياب النتائج في الجهود الرامية إلى الاتفاق على ولاية تفاوضية للمؤتمر. لكن، يجب ألاّ تغيب عنا التقييمات الأكثر إيجابية. ولقد ظل المؤتمر جزءاً هيكلياً هاماً من النظام الدولي المتعدد الأطراف القائم على منظومة الأمم المتحدة والمكرس لنزع السلاح وعدم الانتشار. والمؤتمر ليس المؤسسة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي أظهرت على مدى فترات طويلة خمولاً. ومع ذلك خدمت هذه المؤسسة أغراض عديدة في نفس الوقت. وللمؤتمر قدرة متينة، بل وفريدة من نوعها، على الجمع بين الأطراف، أثمرت على مرّ الأعوام قاعدة معرفية وتواجداً دبلوماسياً في جنيف للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن المسائل ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، كما أثمرت إنشاء هياكل للتنفيذ. وربما كان من الممكن أن نقول إن الفائدة الثانوية قد أصبحت بشكل مؤقت النتيجة الرئيسية. ومؤتمر نزع السلاح ومجتمع خبراء نزع السلاح المجتمعون حوله يشكلان نواة فريد من نوعها تربط بين نزع السلاح والحد من الأسلحة والتنمية والقانون الإنساني والبحث ذي الصلة والمجتمع المدني المعني، لا يمكن أن توفره إلاّ جنيف بوصفها محيطاً دبلوماسياً. وصحيح أن أعواماً عديدة قد فصلت بيننا وبين تحقيق نتائج مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، لكن المؤتمر قد وفّر الخلفية والبنية لتطوير جدول أعمال جنيف بشأن نزع السلاح. فإذا فقدنا المؤتمر فإننا سنخسر الكثير. والمؤتمر أداة وليس غاية في حد ذاته، لكنه كان ولا يزال أداة جيدة ومفيدة. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، لا يمكن لبلد مثل فنلندا إلاّ في المؤتمر وكعضو في المؤتمر، أن يتمتع بحق دائم في المشاركة على قدم المساواة في المفاوضات بشأن صكوك المعاهدات الجديدة المحتملة في ميدان نزع السلاح النووي. ومن وجهة النظر هذه، ندرك تماماً الاهتمام المستمر بتوسيع المؤتمر.

وبالإشارة إلى مسألة الدعم المقدم من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بودي أن أبدي أمام المؤتمر الملاحظات الموجزة التالية كمقدمة عن المناقشات السابقة للمؤتمر بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

كانت أول مناسبة تم فيها التركيز بشكل واضح على المواد الانشطارية في المؤتمر أو فيما سبقه من هيئات شهر حزيران/يونيه ١٩٦٤ عندما تقدمت الولايات المتحدة بورقة عمل إلى مؤتمر لجنة الدول الثماني عشرة المعنية بنزع السلاح حول تفتيش القوى النووية في إطار وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في صنع الأسلحة. وبعد ذلك، في عام ١٩٧٨، وعلى إثر اقتراح تقدمت به كندا لحظر استخدام المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، أعلنت دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، في قرار اعتُمد بتوافق الآراء، أن إنجاز نزع السلاح النووي يتطلب "تفاوضاً عاجلاً في اتفاقات ... واتخاذ التدابير الملائمة للتحقق ... لأغراض ... وقف ... إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة".

والحرب الباردة، وكذلك انشغال المؤتمر باتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هيمنت على الساحة حتى آذار/مارس ١٩٩٥ عندما أعد السفير شانون، ممثل كندا والمنسق الخاص لمسألة المواد الانشطارية، تقريراً يُعرف بـ "ولاية شانون" يدعو فيه إلى إنشاء لجنة مخصصة داخل المؤتمر للتفاوض في معاهدة للمواد الانشطارية تكون "غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دولياً وفعلياً". وقد استُمدّ ذلك التعبير من قرار للجمعية العامة اعتُمد بتوافق الآراء في عام ١٩٩٣، على إثر اقتراح تقدم به رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون لإجراء مفاوضات حول إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وكانت الغاية منه تأمين السهر على أن تطبّق النتائج نفس قواعد التحقق بالنسبة لجميع الأطراف. ولم تصف الولاية بشكل واضح نطاق المفاوضات فيما يتصل بمخزونات المواد الانشطارية، لكن السفير شانون أوضح أن إنشاء لجنة مخصصة لا يمنع أي وفد من أن يطرح للبحث في الهيئة الفرعية أي مسائل ورد ذكرها في تقريره، بما في ذلك مسألة مخزونات المواد الانشطارية القائمة من قبل.

ولم يكن استيعاب ولاية شانون فورياً، وتعثرت المناقشات بشأن تشكيل هيئة فرعية للتفاوض في معاهدة للمواد الانشطارية. ولاحظ بعض أعضاء المؤتمر أن إحراز تقدم صوب التفاوض في مثل هذه المعاهدة يجب ربطه بالتقدم المحرز في إزالة الأسلحة النووية، ودعوا إلى وضع جدول زمني محدد لنزع السلاح النووي. والدول النووية الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها في معاهدة عدم الانتشار بصفتها تلك، لم توافق على هذا الربط لكنها أقامت فيما بعد وبشكل فردي روابط مختلفة خاصة بها. وفي عام ١٩٩٨، وفي أعقاب التجارب النووية التي أجريت في ذلك العام تحقق إنجاز. ففي ١١ آب/أغسطس، أنشأ المؤتمر رسمياً لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة طبقاً لولاية شانون، لكن اللجنة لم تجتمع إلاّ لمدة ثلاثة أسابيع. وتلك الولاية، الواردة في الوثيقة CD/1299، ولئن وردت في جميع المقترحات اللاحقة المتعلقة بوضع برنامج عمل، لا تزال حبراً على ورق.

وخلاصة القول هي أن تاريخ المواد الانشطارية في المؤتمر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بطريقة أو بأخرى بالتقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي. والتحدي الذي يواجهه المؤتمر ليس تحديد ما إذا كانت مسألة ما أكثر نضجاً من مسألة أخرى وإنما إيجاد سبيل لمعالجة المسألتين معاً والمضي بهما قدماً.

وهنا ينتهي الاقتباس؛ ويمكن قراءة البقية في الوثيقة الموزعة.

وبودي أن أشكر وفدي ألمانيا وهولندا على تنظيمهما لاجتماع الخبراء العلميين المعنيين بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هنا بجنيف في وقت سابق هذا الأسبوع. وقد رأى وفد بلدي، الذي ضم خبيراً علمياً من عاصمتنا، أن هذه المناقشات مفيدة ومهمة جداً.

وأخيراً، رغم أن هذه الجلسة مخصصة، حسب الجدول الزمني للأنشطة، لمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فسأفتح المجال قريباً للإدلاء بالبيانات الموضوعية. لكن أولاً، وقبل إفساح المجال للبيانات حول مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي هي موضوع هذه الجلسة، بحسب الجدول الزمني للأنشطة، أدعو الوفود التي ترغب في تناول الكلمة حول مسائل أخرى غير معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى التفضل بتناول الكلمة.

أعطي الكلمة لوفد باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم على توليكم الرئاسة وأؤكد لكم تعاوننا التام.

سيدي الرئيس، إن سبب تناولي الكلمة هو، قبل كل شيء، أن أشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على إسهامه الهام جداً الذي تلوتموه علينا منذ قليل. وبودي أن أطلب أن يُقدَّم إسهام المعهد هذا المفيد عندما نتناول المسائل الأساسية الثلاث الأخرى المدرجة على جدول أعمالنا، ليس فقط ليكون هناك توازن وإنما أيضاً لتتوافر لدينا معلومات أساسية مفيدة جداً حول المداولات السابقة بشأن تلك المسائل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم. سيكون الأمر كذلك؛ ستوفَّر لكم هذه المعلومات. هل هناك وفد آخر يريد تناول الكلمة بشأن مسائل غير مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؟ بما أن الأمر ليس كذلك، ووفقاً للجدول الزمني المنقح للأنشطة الوارد في الوثيقة CD/WP.571/Rev.1، ستركز الجلسة العامة لهذا اليوم على مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، وعلى منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، مع التركيز بشكل عام على حظر إنتاج المواد الانشطارية. وأنا واثق من أن مناقشاتنا اليوم وفي الأسابيع المقبلة ستكون مفيدة، وبودي أن أدعوكم إلى جعل النقاش تفاعلياً قدر المستطاع في الجلسة العامة.

ولمساعدة الوفود في مناقشاتها الموضوعية لمختلف المسائل، مد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الوفود بتجميع للوثائق ذات الصلة. وقد وُضع ذلك التجميع في صناديق بريد الوفود في هذا الطابق، وهو متاح أيضاً في الرواق. وبودي أيضاً أن أوجه نظر الوفود إلى تجميع لوثائق المؤتمر المتعلقة بالمسائل الأساسية، أعدته الأمانة ويمكن الحصول عليه على صفحات المؤتمر على موقع مكتب الأمم المتحدة بجنيف على الشابكة.

وفي هذه المرحلة، بودي أن أعطي الكلمة للوفود. اسمحوا لي قبل كل شيء بأن أنتقل إلى قائمة المتحدثين المسجلين. هناك ١٦ متحدثاً مسجلاً لهذه الجلسة. أعطي الكلمة أولاً لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أتقدم لكم بالتهاني على توليكم رئاسة المؤتمر. ونحن نتطلع بطبيعة الحال إلى العمل معكم. وبودي أن أشكركم وأن أشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على تلخيص أطوار مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ولتأطير مناقشات اليوم.

ويظل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة حيوية وضرورية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وهذه الخطوة، كما لاحظتم، أقرها المجتمع الدولي مراراً وتكراراً، منذ دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، وفي العديد من مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، على سبيل المثال.

ونحن نعتقد أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أساسية إذا ما أردنا العمل من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، كما أشار إلى ذلك الرئيس أوباما في خطابه في براغ في عام ٢٠٠٩. وبُعيد ذلك، كما نذكر، توصل المؤتمر في نهاية الأمر إلى توافق في الآراء حول الوثيقة CD/1864 لبدء مفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، كجزء من برنامج عمل متوازنٍ. لكن مع الأسف، وبعد مضي ثلاثة أعوام، لم يقترب المؤتمر قط من هذه المفاوضات. وجميع أولئك الذين يشاطرون هدف نزع السلاح النووي ذا الأولوية عليهم أن يسلموا أيضاً بأنه لا يمكننا تحقيق ذلك الهدف ذي الأولوية بدون الخطوة الأولى هذه المتمثلة في وضع حد أقصى لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في صنع الأسلحة النووية.

واسمحوا لي بأن أبين البعض من محدِّدات وقف إنتاج المواد الانشطارية التي كنا قد بيّناها سابقاً في جلسات عامة عديدة من جلسات المؤتمر واجتماعاته الرسمية وغير الرسمية والمناقشات الفنية على هوامش الدورات على مدى الأعوام، بما في ذلك التظاهرات الجانبية. وبهذا الخصوص، دعوني أكرر عبارات شكرنا لزميلينا من ألمانيا وهولندا على مبادرتهما إلى تنظيم اجتماع ركّز بشكل متواصل على البعض من هذه العناصر في محادثات تقنية تكميلية عقدت هنا بجنيف. ونحن نقيّم إسهامات هذه النقاشات التقنية التي تسمح لنا بالتحضير جيداً لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا أرى أي إجراء آخر من إجراءات نزع السلاح تم الإعداد لأسسه بشكل أفضل من هذا. وفي الواقع، اعتقد أننا مستعدون للبحث النهائي، الذي هو إجراء المفاوضات. ولا يوجد عائق تقني يحول دون بدء المفاوضات – ونحن نعلم جميعاً أن الحاجز سياسي في طبيعته.

ثم، وفي مناقشة كهذه، سنحتاج إلى التطرق للتعاريف والنطاق وترتيبات التحقق من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واسمحوا لي بأن ألخص مواقف الولايات المتحدة من هذه العناصر في المعاهدة. ففي صياغتنا لمواقفنا من جوهر المعاهدة، يتمثل هدفنا المشترك في إبرام معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً تضع حداً لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية.

والغرض من إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو، في رأينا، حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. لهذا السبب اقترحنا تعريفاً للمواد الانشطارية يرمي إلى حصر المواد التي يمكن استخدامها لصنع مثل هذه الأسلحة. وهو يتفق مع التعريف النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواد الاستخدام المباشر. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن هناك استخدامات مدنية وعسكرية مشروعة للمواد الانشطارية – تحدد في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية – غير الأسلحة النووية وسائر الأجهزة المتفجرة النووية. وستحتاج المعاهدة إلى مراعاة مثل هذه الاستخدامات.

وبالإضافة إلى ذلك، يشمل تعريفنا "للإنتاج" العمليات التي تنشأ بها المواد التي يمكن استخدامها مباشرة في إنتاج الأسلحة – ما تسميه الوكالة الدولية للطاقة الذرية مواد الاستخدام المباشر غير المشعة. والعمليات التي تنتج مواد يمكن استخدامها مباشرة في صنع الأسلحة هي بالأساس فصل نظائر اليورانيوم، وتخصيبه، وفصل البلوتونيوم الكيميائي عن المواد النووية المشعة أو إعادة معالجتها. ولا أحد يجادل في أنه يمكن صنع أسلحة مباشرة من الوقود المستهلك للمفاعلات النووية.

وسيقوم نهج التحقق الذي نقترحه على رصد مرافق مصممة أو مستخدمة لإنتاج المواد الانشطارية – ولا سيما مرافق التخصيب وإعادة المعالجة – وتبرير وجود أي مواد انشطارية حديثة الإنتاج. ويرتبط هذا النهج ارتباطاً مباشراً بالتعهد الأساسي المرتقب من المعاهدة بهذه التعاريف الأساسية. ويرمي نهجنا إلى الموازنة بين تكاليف التنفيذ وتحقيق هدف المعاهدة وغرضها. ويرمي هيكل المعاهدة هذا إلى استكمال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا نتوقع التزامات تحقُّق إضافية بموجب المعاهدة بالنسبة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لها اتفاقات ضمان شاملة، يكملها بروتوكول إضافي.

ونحن نعتقد أن نظام التحقق من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يجب النص عليه بوضوح في المعاهدة وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالالتزامات الأساسية الناشئة على تلك المعاهدة. وسيكون بروتوكول تحقق متفق عليه أو اتفاق تحقق نموذجي أمراً أساسياً لتكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ذات مصداقية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية ملائمة أكثر من غيرها ويجب أن تكون مسؤولة عن القيام بالرصد وعمليات التفتيش. والعديد من التدابير اللازمة للتحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قد تم تطويرها بالفعل في

سياق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ونحن لا ندافع عن إعادة ابتكار هذه الأدوات. والإجراءات من قبيل الوصول المنظم ستحتاج إلى تطوير كل من عمليات التفتيش الروتينية وغير الروتينية. وفي جميع الأحوال، على إجراءات التحقق أن تهتم بحماية المعلومات السرية والحساسة. ورغم رأينا بخصوص دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما زلنا ننظر في مزايا ما إذا كان يجب دعم منظمة مستقلة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لها تمارس سلطة سياسية على تنفيذ المعاهدة.

أما فيما يتعلق بنطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن موقف الولايات المتحدة معروف جيداً: التزامات وقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك، التزامات التحقق، يجب ألا تغطي فقط المواد الانشطارية الحديثة إنتاجها. ونحن نعتقد أنه تجب معالجة المخزونات الموجودة بشكل منفصل، من خلال ترتيبات أو تدابير طوعية أخرى. وقد اتخذنا بالفعل العديد من التدابير من هذا القبيل، ثنائياً ومع روسيا، ونعمل أيضاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص التحقق الملائم. ومحاولة التعامل مع المخزونات بشكل متعدد الأطراف وربطها بوقف الإنتاج الجديد لن يؤدي إلا إلى تعقيد الجهود بخصوص هذين الجانبين من جوانب مشكلة المواد الانشطارية. ونحن نسلم بطبيعة الحال بأن نطاق المعاهدة سوف يتحدد في المفاوضات، تماشياً مع ولاية شانون، وفقما ناقشتموه سابقاً سيدي الرئيس.

ونظرياً، يمكن تصميم مجموعة أضيق من التزامات وقف إنتاج المواد الانشطارية، لكن ذلك سيطرح مشاكل بخصوص ما إذا كان هدف المعاهدة مرضياً أم لا. وعدم تقييد إنتاج المواد الجاهزة للاستخدام في صنع الأسلحة النووية أو التحقق منه سوف يفسح المجال للتحايل على تلك الأهداف. وعلى خلاف ذلك، يمكن تصميم معاهدة لها نطاق أوسع وشروط تحقُّق أشمل، ولكن التفاوض عليها يمكن أن يكون أصعب كما يمكن أن يكون أكثر كلفة، بدون أي زيادة حقيقية في الفعالية.

شكراً لكم من جديد، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا من جديد لمشاطرتكم الخطوط العريضة لتفكيرنا بخصوص معاهدة وقف إنتاج الأسلحة الانشطارية. وبطبيعة الحال، وكما سبق أن أشرت إلى ذلك، هناك مسائل وتفاصيل عديدة ومتعددة لا يمكن معالجتها إلا في مفاوضات فعلية. وكما لاحظ العديد منا فإن مداولاتنا، مهما كانت موضوعية، ليست بديلاً عن المفاوضات. ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي مستعد، وعلى نطاق عالمي تقريباً، للتفاوض الآن على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونأسف لأن هذا المحفل الدائم الوحيد لمفاوضات نزع السلاح لم يُقدم بعد، بعد مرور أكثر من ١٥ عاماً، على هذه الخطوة التي طال انتظارها. وسنظل نعمل مع شركائنا بخصوص إيجاد طريق للمضي قدماً واستكشاف الخيارات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج الأسلحة الانشطارية.

السيدة غولبيرغ (كندا) (*تكلمت بالفرنسية*): سيدي الرئيس، بودي أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ولأؤكد لكم دعم وفدي النشط. إن كندا قلقة بشكل متزايد إزاء استمرار النقاش حول التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ومنذ قرابة ٢٠ عاماً الآن، ما انفكت الجمعية العامة للأمم المتحدة تدعو مؤتمر نزع السلاح، بتوافق الآراء أو بما يقترب من توافق الآراء، إلى الشروع في المفاوضات. وقررت مؤخراً النظر في الخيارات التي من شأنها أن تسمح ببداية المفاوضات إذا ما ظل المؤتمر في مأزق في عام ٢٠١٢. وكانت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك المشاركة في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، قد دعت أيضاً إلى بدء مفاوضات بحيث يتسنّى وضع حد لإنتاج المواد الانشطارية. ووقف إنتاج المواد الانشطارية ليس غاية في حد ذاته وإنما هو خطوة ملموسة وعملية في عملية متواصلة. هذا، ومن المحتمل جداً أن تكون قرارات الوقف الاختياري التي أعلنت عنها معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية، وقد أضيف أن ذلك كان طواعيةً، بخصوص إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية، قد جعلتنا نقنع بما تحقق. ولقد ناقشنا مزايا معاهدة من هذا القبيل وعلاقتها بمسائل أخرى، بشكل مستفيض. لكن علينا ألا نخطئ: فبينما نحن منغمسون في نقاشاً لا نهاية له، تستغل بعض البلدان هذا الوقت للمضي في إنتاج مواد انشطارية ستستخدم في صنع الأسلحة النووية. فكيف لذلك أن يخدم المصلحة الجماعية من تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين؟

(*تكلمت بالإنكليزية*)

إننا نبدو وكأننا نسينا أن التفاوض يتطلب تنازلات. فلا المواقف الوطنية المتخذة في بداية مفاوضات ما ولا الإنذارات النهائية الرامية إلى تحديد المفاوضات مسبقاً يمكن أن تضمن تحقيق نتائج. ولقد سعينا جميعاً إلى تحديد تصورنا لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تتميز بالكمال. ونتيجة لذلك، وبعد مرور ١٧ عاماً على موافقة من سبقونا على ولاية شانون، لا تزال الحصيلة صفراً. وإذا كان هناك بلد يجب أن يتعلق تعلقاً خاصاً بولاية شانون فإن هذا البلد هو بلدي. غير أن كندا ليست في الواقع متمسكة بولاية شانون تمسكاً مطلقاً. فإذا ما كان بإمكان أي دولة وضع ولاية جديدة للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج الأسلحة الانشطارية تفتح آفاقاً أفضل للتوافق في الآراء وتضمن بداية فورية للمفاوضات، فإن كندا سوف تساند هذه الدولة.

غير أن ولاية شانون تعكس أفضل توافق ممكن في الآراء حتى الآن. فهي تحدد بعض التوجهات للمفاوضات ولكن بدون تسوية جميع المسائل، ولا سيما منها مسألة المخزونات، بما أن المسائل العالقة إنما يُقصد بها فعلاً أن تكون موضوع مفاوضات. ويبدو لنا أن السبب في وصولنا إلى هذا المأزق ليس مجرد افتقار للإرادة السياسية أو التصلب من جانب أو آخر. و لم يتمكن السفير شانون من إيجاد توافق في الآراء حول هذه المسألة لنفس

السبب الذي من أجله أخفقنا في ذلك حتى اليوم. فهذه مسألة معقدة. والخيار المتاح ليس فقط بين كل شيء أو لا شيء. وكما لاحظ ذلك العديد من خبراء وقف إنتاج الأسلحة الانشطارية، بمن فيهم أولئك الذين جمعهم الألمان بالأمس وفي اليوم السابق – وإننا لممتنون لهم كل الامتنان – قد يوجد العديد من الخيارات بين هذين النهجين. وتحديد النقطة التي يوجد فيها توافق في الآراء سوف يتطلب نقاشات معقدة والعديد من الجدالات المحتدمة والتوصل في نهاية المطاف إلى حلول وسط – وبعبارة أخرى التفاوض. وتوخي نهج كل شيء أو لا شيء يعيق التقدم الحقيقي.

وربما ينبغي لنا أن نتخيل للخطة صورة العالم لو أننا تفاوضنا فعلاً على معاهدة منذ ١٠ أعوام أو ١٥ عاماً خلت. كيف يمكن أن نكون قد غيرنا بيئة الأمن العالمي؟ وهل كان الأمن الإقليمي والدولي سيترسخ أكثر لو لم يستمر إنتاج المواد الانشطارية في بعض المناطق؟ وهل تبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية قدراً أكبراً من الشفافية، على الأقل فيما يتعلق بما تمتلكه من مواد انشطارية؟ وما نوع إجراءات التحقق الدولية التي قد تكون قائمة؟ بطبيعة الحال، كل هذه الأمور افتراضية. والسؤال المطروح علينا الآن هو: هل نريد أن تظل المنافع المحتملة لمعاهدة وقف إنتاج الأسلحة الانشطارية افتراضية لمدة ١٥ عاماً إضافياً أو هل نحن مستعدون للوقف عن مناقشة ما يجب التفاوض عليه والبدء فعلياً في التفاوض؟ لقد آن الأوان لنا للبدء في السعي إلى حل خلافاتنا من خلال التفاوض، مع المراعاة الكاملة للشواغل الأمنية الوطنية. وقد لا يكون ذلك عملية سهلة لكنه يحمل في طياته أمل تقدم حقيقي ملموس.

السيد إليوبولوس (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. وينضم إلى هذا البيان كل من كرواتيا، البلد المنضم إلى الاتحاد، والبلدان المرشحة للانضمام إليه وهي الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلاً عن جورجيا وجمهورية مولدوفا. واسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

وقد قلنا، في بياننا الافتتاحي في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، إننا نعطي أولوية واضحة للبدء الفوري والإنجاز السريع للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بالاستناد إلى الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ والولاية الواردة فيها والمشار إليها لاحقاً في الوثيقة CD/1864.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي يعتبر إطلاق هذه المفاوضات ملحّاً وهامّاً. فمن شأن الوقف الفعلي لإنتاج المواد الانشطارية أن يشكل خطوة هامة في عملية نزع السلاح النووي، فضلاً عن تعزيز عدم الانتشار النووي. والاتحاد الأوروبي على يقين من أن معاهدة وقف

إنتاج المواد الانشطارية، عن طريق حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، تسهم إلى حد كبير في جهود نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنطقياً، تشكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الصك المتعدد الأطراف المقبل الذي سيتم التفاوض عليه في ميدان نزع السلاح النووي كتكملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أعرب المجتمع الدولي عن تأييده للبدء الفوري في مفاوضات وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في العديد من المناسبات، وآخرها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض نتائج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٤٤.

ولقد أعربنا عن تقديرنا لتبادل وجهات النظر حول وقف إنتاج المواد الانشطارية الذي تم خلال دورتي المؤتمر لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ والتي كمّلتها ثلاث تظاهرات جانبية نظمتها أستراليا واليابان في العام الماضي. ونرحب بكون دولتين عضوين في الاتحاد الأوروبي، هما ألمانيا وهولندا، قد اتخذتا مبادرة أخرى في هذا المجال باستضافة اجتماع الخبراء العلميين المعنيين بوقف إنتاج الأسلحة الانشطارية، في وقت سابق هذا الأسبوع، وهي مبادرة أيدتها بشدة أيضاً دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي وأتاحت فرصة لإجراء نقاش مفيد وصريح حول المسائل التقنية التي لها صلة بإبرام معاهدة في المستقبل بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. والمناقشات من هذا القبيل تساعد على توضيح العديد من المسائل التقنية القائمة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالنطاق، والتعاريف، والتحقق، والترتيبات المؤسسية.

ونعرب عن تقديرنا وتأييدنا للرأي الذي أعرب عنه أمين عام الأمم المتحدة في خطابه أمام مؤتمر نزع السلاح أثناء الجلسة الافتتاحية لدورة هذا العام عندما قال، متحدثاً عن التفاوض في معاهدة لوقف إنتاج الأسلحة الانشطارية: "من الواضح أنه يمكن الدفاع عن اهتمامات الأمن الوطني بأكثر ما يمكن من الفعالية أثناء المفاوضات في عمليات التوقيع والتصديق الوطنية لاحقاً".

وفي نفس الوقت، نرى أن هناك تدابير بناء ثقة يمكن اتخاذها فوراً دون الحاجة إلى انتظار المفاوضات الرسمية. لهذا السبب، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وإلى الالتزام بذلك الوقف.

ونحن نتطلع للمضي قدماً من أجل الشروع المبكر في المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما دعا إلى ذلك قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٤، الذي حث مؤتمر نزع السلاح على البدء في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أوائل عام ٢٠١٢.

السيد أمانو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، بودي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفدي التام لكم وتعاونه معكم وأنتم توجهون هذه المناقشات المواضيعية.

ولقد كانت اليابان طوال العديد من الأعوام دؤوبة في دعوتها إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومن القناعات المشتركة على نطاق واسع أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية لا يمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها لمجرد ورقة أو تصريح. بل تتطلب عملية تراكمية تشمل تدابير عملية وملموسة. وفي هذا السياق، من البديهي، كما تشير إلى ذلك بوضوح ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تتمثل الخطوة الأولى التي علينا أن نقوم بها في وقف صنع الأسلحة النووية. وتحديدُ سقف كمي عن طريق حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ضروري لهذه الغاية. وبعد تحديد السقف عن طريق حظر التجارب النووية من خلال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يعد بالتالي إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والمعروفة عموماً بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الخطوة المنطقية المقبلة في طريق إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قد بلغت بالفعل مستوى كافياً من النضج يسمح بالشروع في مفاوضات رسمية. ولئن كان بودنا أن نوضح أن المناقشات الموضوعية المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الجلسة العامة لا يمكن أن يكون بديلاً عن المفاوضات، فإن وفدي مستعد للمشاركة في هذه الاجتماعات دون الإخلال بمواقفنا الوطنية في المفاوضات الفعلية. وبما أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تتألف من مسائل عديدة، بودي أن أبرز أربع مسائل رئيسية هي: الالتزامات الأساسية، والتعاريف، والتحقق، والمخزونات الموجودة.

وإن تحديد الالتزام الأساسي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لهو المسألة الأهم. ففي مختلف المناقشات التي جرت حتى الآن، كان هناك توافق في الرأي على أن حظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، سيكون الالتزام الرئيسي في المعاهدة.

وكنتيجة منطقية لحظر الإنتاج في المستقبل، سيُرغم دخول المعاهدة حيز النفاذ الدول الحائزة لمنشآت إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية على إقفال تلك المنشآت أو وقف تشغيلها أو تحويلها لأغراض غير أغراض صنع الأسلحة النووية. ولما كانت إعادة هذه المنشآت للاستخدام لأغراض صنع الأسلحة النووية بمثابة إنتاج بحكم الواقع، فإنه ينبغي منعها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أيضاً حظر إعادة المواد الانشطارية التي تعلن الدول طواعيةً أنها زائدة عن احتياجاتها الأمنية الوطنية.

وتوجد أيضاً أشكال أخرى من أشكال الحظر التي نعتقد أنها ضرورية. أولاً، يمكن أن يكون تحويل المخزونات الموجودة والمقبلة للمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة غير النووية إلى أغراض لها صلة بالأسلحة، بدوره وإلى حد كبير، بمثابة إنتاج ويجب أن يخضع للحظر. ثانياً، يجب أيضاً حظر الحصول على المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة من دولة أخرى، ذلك أن مثل هذا التحويل سيكون له أثر معادل لأثر الإنتاج. ثالثاً، يجب حظر مساعدة دولة أخرى في إنتاجها للمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق لمسألة التعاريف. ومراعاة للقصد من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والغرض منها، لا بد لنا من التأكد من عدم وجود أي ثغرات قانونية ناتجة عن اختيار تعاريف ضيقة عن غير قصد. وبالتالي يجب أن تكون التعاريف أوسع ما يمكن وفي نفس الوقت يجب عدم التأثير بشكل غير مؤاتٍ على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن هذا المنظور، نعتقد أن التعريف الوارد في المادة ٢٠ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لـ "المادة الانشطارية الخاصة" يمكن أن يوفر أساساً لتعريف للمواد الانشطارية.

وبخصوص موضوع مسائل التحقق، توجد نهج مختلفة عديدة للتحقق من الامتثال للالتزام الرئيسي في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نعتقد أن هناك أربع فئات ممكنة للتحقق يمكن أخذها بعين الاعتبار.

يتمثل النهج الأول للتحقق من الامتثال في تأكيد أن الكميات المخزونة من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية لم ترتفع منذ تاريخ بدء نفاذ المعاهدة. وفي هذا النهج، يكون من الضروري التصريح بكل ما سبق إنتاجه من المواد الانشطارية، مع ملاحظة علو بعض الأصوات من الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تقول أن من الصعب جعل هذه التصريحات إلزامية لاعتبارات تتعلق بحماية معلومات حساسة تخص الانتشار.

والفئة الثانية من نهج التحقق تتمثل في تأكيد أن المفاعلات ومنشآت إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية التي أقفلت أو تم وقف تشغيلها أو التي تم تحويلها لأغراض غير صنع الأسلحة النووية لا تزال على تلك الحالة. ومن منظور تأمين الالتزام الرئيسي في المعاهدة، يكون من الضروري ومن المهم تأكيد أن هذه المنشآت لن تشغَّل من جديد أبداً لأغراض صنع الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون للتحقق من هذه الفئة أثر التحقق الجوهري من جزء كبير من الفئة الأولى وسيكون هاماً للغاية لزيادة الثقة بالمعاهدة.

وتتمثل الفئة الثالثة في تأكيد أن المواد الانشطارية التي أُعلن طواعيةً أنها زائدة عن الحاجة كنتيجة لتزع السلاح النووي لن تعود مجدداً للاستخدام لأغراض صنع الأسلحة النووية. وبهذا الخصوص، سيكون من المجدي دراسة الكيفية التي يمكن بها تكييف نتائج

مبادرة ثلاثية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية مع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبالإضافة إلى ذلك، تعد هذه الفئة من فئات التحقق هامة بشكل خاص لتأمين مبدأ اللارجعة.

أما الفئة الرابعة فتتمثل في تأكيد أن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة غير النووية لم تحول إلى الاستخدام لأغراض صنع الأسلحة النووية. ونظراً لكون الضمانات الطوعية تطبق حالياً على الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونظراً أيضاً لكون ضمانات خاصة بالمنشآت من النوع ٦٦ تنطبق على بعض منشآت الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، فإنه يمكن ترك هذه المسألة للمناقشات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سياق مساعدتها في بحث ترتيبات التحقق من أجل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن جهة أخرى، قد تسحب الدول الحائزة للأسلحة النووية، في إطار ضماناتها الطوعية، موادها النووية المدنية المصرح بها من ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن في حالة وضع معاهدة قد يكون من الضروري إعادة النظر في أحكام مثل هذا الانسحاب لتتفق مع الالتزامات الجديدة بموجب المعاهدة. وبهذا الخصوص، نود أن نذكّر بالنداء الذي وجّهه مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض نتائج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في إطار الإجراء ٣٠، إلى تطبيق الضمانات على نطاق أوسع لتشمل المنشآت النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، من المفروض ألاّ تتحمل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار، التي أبرمت اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية، أي إجراءات أو التزامات إضافية بموجب المعاهدة.

والمسألة الرئيسية الرابعة هي مسألة المخزونات. ونحن ندرك أنه لا يوجد حتى الآن تقارب في وجهات النظر حول هذا الموضوع. غير أنه من غير المجدي إجراء مناقشات عامة حول ما إذا كان يجب أم لا إدراج المخزونات الموجودة في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. بل ينبغي بالأحرى أن تُفصل بدقة الالتزامات المحددة التي يمكن التفكير فيها بخصوص المخزونات الموجودة. وفي هذا السياق، يجب أن يُحظر على الأقل نقل المخزونات لأغراض صنع الأسلحة النووية إلى بلد ثالث، وتحويل مخزونات الأسلحة لأغراض نووية إلى استخدام عسكري تقليدي، والعودة إلى استخدام المخزونات لأغراض صنع الأسلحة النووية التي يُصرح بأنها زائدة عن الحاجة. وفي نفس الوقت، هناك مسائل أخرى فيما يتعلق بالمخزونات الموجودة التي يمكن دراستها، من قبيل تدابير تعزيز الشفافية وتحقيق التزامات الحماية المادية من منظور تعزيز الأمن النووي.

وأخيراً، بودي أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بألمانيا وهولندا لاستضافتهما اجتماعات خبراء وقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت سابق هذا الأسبوع، والتي كانت من نفس نوع التظاهرات الجانبية الثلاث التي ضمت الخبراء ونظمتها اليابان وأستراليا في العام الماضي. فاجتماعاتٌ من هذا القبيل تساعد على بلورة ودعم عمل مؤتمر نزع السلاح.

وفي نفس الوقت تم، من خلال المناقشات في هذه القاعة حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الكشف عن مواقف العديد من الوفود إلى أبعد حد ممكن، وبلغنا نقطة أصبحنا فيها جميعاً نناضل لنقول أي شيء محدد أو مختلف أكثر بشكل غير تفاوضي. وبالتالي آن الأوان لنشرع فوراً في التفاوض على هذه المعاهدة.

السيد هوفمان (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، بودي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وأؤكد لكم دعمنا الكامل. وفي اعتقادي أنكم، وقد عدتم إلى جنيف على أساس مؤقت فقط لتولي رئاسة المؤتمر، وبعد أن قُدتم وفد فنلندا في مؤتمر نزع السلاح لمدة ثلاثة أعوام في العقد الماضي، تُعتبرون، على الأقل في رأي ممثلي الدول، الشخص الذي له أكبر خبرة بمسائل المؤتمر في هذه القاعة. ومسألة ما إذا كان الالتفات إلى الوراء طوال كل هذه الأعوام، وفي ضوء حالة الجمود الطويلة الأمد التي شهدتها هذه الهيئة، يبعث على السرور أو الارتياح، هي بطبيعة الحال مسألة أخرى، لكنني متأكد من أن الخبرة الواسعة التي تأتون بها إلى الرئاسة سوف تكون بالتأكيد مفيدة للغاية.

واسمحوا لي بأن أقول منذ البداية إننا نرحب بكون الفترة المتبقية من عملنا في دورة هذا العام ستستند إلى جدول زمني مواضيعي للأنشطة. وفي حين أن هذا لا يعني الشروع الذي طال انتظاره في العمل الموضوعي، فإنه يمكّننا على الأقل من معالجة المسائل التي لها أهمية خاصة بطريقة منهجية.

ويسرنا اليوم أن الموضوع المدرج على جدولنا الزمني هو المشروع الطويل الأمد المتمثل في إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذا يأتي فعلاً في وقته، بما أن اجتماعاً للخبراء العلميين قد عُقد في اليومين الماضيين بجنيف، وأشار إليه من تحدث قبلي وتناول البعض من المسائل التقنية التي لها صلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وشارك فيه العديد من زملائي.

وبما أن هذا الاجتماع، الذي يشكل الجزء الأول من سلسلة تظاهرتين، قد استضافه المكتب الاتحادي للشؤون الخارجية بألمانيا ووزارة الشؤون الخارجية بهولندا، اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات الموجزة حوله. وأنوي الخوض في المزيد من التفاصيل في الجلسة العامة في يوم ٢٦ حزيران/يونيه، التي ستركز من جديد على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. أما الآن فسأقتصر على إبداء بعض الملاحظات العامة حول خلفية وغرض الاجتماع كما نراهما.

ولم يكن تنظيم هذا الاجتماع المرة الأولى في الأعوام الأخيرة التي أخذت فيها ألمانيا بزمام المبادرة بخصوص مسألة دعم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فعلاً، فإنه عندما كانت الآمال كبيرة في أن ينطلق المشروع أخيراً، بعد اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ – أيْ برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1964، الذي شمل إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية – كان المكتب الاتحادي للشؤون الخارجية قد نظم بالفعل حلقة عمل حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ببرلين.

وبما أننا على يقين من أن حالة الجمود التي وصل إليها مؤتمر نزع السلاح والتي يؤسف لها كل الأسف يجب ألاّ تحول دون مزيد من العمل التقني بشأن المسائل قيد البحث، فإننا قد أخذنا بزمام المبادرة فيما يتعلق بتنظيم حلقة دراسية حول وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونحن مسرورون أن تكون هولندا من بين البلدان الشريكة لنا في سياق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، كشريكة في هذا الصدد. وقد يُعقد اجتماع ثانٍ من هذا النوع في أواخر شهر آب/أغسطس تحت مسؤولية هولندا الريادية.

ودعوني الآن أُذكّر بأن الحلقة الدراسية تقوم على قرار الجمعية العامة ٤٤/٦٦ الذي شجع الدول الأعضاء، في جملة أمور، على تنظيم اجتماعات يشارك فيها خبراء علميون، على هامش مؤتمر نزع السلاح، دعماً لبدء المفاوضات. وقد عالج الاجتماع مسائل محددة وتقنية جداً. وبإيجاز، بحث سبل تأمين مبدأ اللارجعة في معاهدة مقبلة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فيما يتصل بالبعض من الأسئلة المحددة، ألا وهي: كيف يمكن وقف تشغيل منشآت إنتاج المواد الانشطارية أو الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها وبشفافية؟ كيف تمكن معالجة تحويل المنشآت العسكرية إلى منشآت مدنية؟ وكيف يمكن التعامل مع المنشآت في الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تُصمم في الأصل لأغراض الضمانات؛ في رأينا أن هذه المسائل جزء من مجموعة واسعة من المسائل التي ستحتاج إلى توضيح بشكل أو آخر في أي مفاوضات مقبلة بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وغني عن القول أن هذا الاجتماع يستند إلى التظاهرات الموازية المفيدة للغاية حول مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي استضافتها شريكتانا أستراليا واليابان في النصف الأول من عام ٢٠١١. وما أُشيرَ إليه فيما يتصل بتلك التظاهرات آنذاك ينطبق على هذا الاجتماع للخبراء العلميين أيضاً، أي أن مثل هذه التظاهرات لا تمثل تفاوضاً أو تفاوضاً مسبقاً وإنما هي فرصة لتبادل وجهات النظر. وأُجريت المناقشات في إطار قاعدة "شاتام هاوس". وسيعكس التقرير الذي سيُوزع في الوقت المناسب الملخص الشخصي للرئيس ونائب الرئيس؛ ولن يتضمَّن قائمة الدول المشاركة كما أن المواقف المتخذة لن تُسند إلى أصحابها.

وأملنا أن تعمّق تبادلات وجهات النظر هذه والطريقة التي سنمضي بها معرفتنا بالمسائل المعقدة وفهمها وأنها ستساعد بالإضافة إلى ذلك على بناء الثقة التي نحن بحاجة إليها لإحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح نفسه. وفي هذا السياق، يسرنا أن نفيد بأن ممثلي قرابة ٤٥ دولة حضروا هذه التظاهرة، كما حضر ممثلو مكتب شؤون نزع السلاح والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وقد أُعجبنا أيما إعجاب بالعروض والمناقشات التي تلت ذلك لأنها كانت غنية بالمعلومات ومفيدة جداً. ودعوني أشكر الوفود التي أعربت عن تقديرها لاجتماع الخبراء العلميين في هذه الجلسة العامة اليوم.

وبودي الآن أن أُبدي بعض الملاحظات العامة على مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية من وجهة نظر ألمانيا. إن ألمانيا بطبيعة الحال تؤيد تأييداً تاماً بيان الاتحاد الأوروبي. وبودي اليوم أن أُركّز على أربع نقاط تكميلية ووثيقة الصلة بالموضوع.

أولاً، وبخصوص مسألة المكانة النسبية التي يجب أن تُمنح لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من حيث أولويات نزع السلاح، من الأهمية بمكان إبداء ملاحظة أساسية مفادها أنه، بعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، إذا أردنا إحراز تقدم حقيقي صوب تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية فإن الوقت قد حان للإقدام على الخطوة التالية البديهية ألا وهي حظر إنتاج المكوِّنات الرئيسية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية حظراً يمكن التحقق منه. وقد مر الآن ٤٤ عاماً على إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و١٦ عاماً على إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (التي لم تدخل بعد، مع الأسف، حيز النفاذ)، يمكننا إذن أن ندرك كم يلزم من الوقت حتى لمجرد توخّي نهج تدريجي مدروس وعملي. وبالتالي يجب علينا ألاّ نضيع المزيد من الوقت في اتخاذ هذه الخطوة المقبلة، العملية والملحة، المتمثلة في الاتفاق على حظر إنتاج مزيد من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وما يتصل بذلك من مسائل.

ولأولئك الذين يحاجّون بأن نزع السلاح النووي بالشروع في مفاوضات حول اتفاقية للأسلحة النووية يجب أن تكون له أعلى درجة من الأولوية، أقول إننا نواجه هنا حالة تقليدية يُستحسن فيها العمل بالقول المأثور بأن الكمال غاية لا تُدرك. والواقع أن ثمة حالات يُدّعى فيها أن السعي إلى الأفضل هو بالتحديد ما يحول دون بلوغ ما هو جيد – مع تمام التوقُّع بأن الأفضل لن يتحقق فعلاً إلا في المستقبل البعيد جداً. والاستنتاج البديهي الذي يمكن الخلوص إليه هو أن عصفوراً في اليد خير من عشرة على الشجرة، ولا سيما متى تعلق الأمر بالأسلحة النووية.

واسمحوا لي أن أثير نقطة ثانية قد يعتبرها البعض بديهية ولكنها تستحق، حسب تجربتي، التذكير من وقت لآخر، لأنها لا تُفهم دائماً بوضوح كافٍ ألا وهي: جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لديها بالفعل، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية نتيجة لانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار؛ وهذه الدول نفسها وفيما بينها، كمجموعة دول، لا تحتاج إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأقل من ١٠ دول من دول العالم لا تخضع حتى الآن لالتزام قانوني مقابل. وفي هذه الظروف، تتوقع الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية بشكل مشروع أنه ينبغي للدول غير المقيدة حتى الآن بالتزام قانوني لا تُنتج المواد المعنية – سواء كانت أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أم لا – أن تبذل جهوداً خاصة ومكرّسة لتدارك الوضع بغية سد هذه الثغرة القانونية.

أما النقطة الثالثة التي أريد طرحها فهي أن الالتزام القانوني للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعدم إنتاج مواد انشطارية لأغراض استخدامها لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى قد تحققت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ فترة طويلة من الزمن. أما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي انضمت إلى معيار التحقق العصري، ألا وهو نظام شامل للضمانات إلى جانب بروتوكول إضافي، فسوف تتطرق لكامل هذه المسألة مع التوقع الأساسي الطبيعي وأن ما هو صالح لها من حيث التحقق من التزامها لعدم إنتاج مواد انشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية من المفروض، من حيث المبدأ على الأقل، أن يكون صالحاً لجميع الدول متى تعلق الأمر بإنشاء التزام مقابل لذلك في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فعلاً، إذا لم يكن الأمر كذلك قد يكون من الصعب تبين كيفية تصوّر عالم خال من الأسلحة النووية، على الإطلاق وبشكل ملموس. والأحكام المحددة التي سيتطلبها نظام تحقق كهذا ستكون، بطبيعة الحال، مسألة تفاوض.

والنقطة الرابعة والأخيرة التي بودي أن أُثيرها تتعلق بمسألة معالجة مخزونات المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، التي هي بدون منازع المسألة الأصعب على الإطلاق في هذا المجال. وجميعنا يدرك تماماً تعارض الآراء حول هذه المسألة. ففيما يخص ألمانيا نحن من بين أولئك الذين يعتقدون، لأسباب قوية تتعلق بالمبادئ والجوانب العملية للحد من الأسلحة بشكل ملائم، بأن لا بديل لإدراج المخزونات على الأقل في الإطار الأوسع لاتفاق ما، لأنه من السهل، مثلاً، إدراك أنه بدون درجة معينة من الشفافية فيما يتصل بالمخزونات الموجودة تصعب إقامة نظام مجدٍ للتحقق فيما يرتبط بالمواد الانشطارية.

أما مسألة معرفة كيف وإلى أي مدى تجب تغطية المخزونات الموجودة بدقة فستكون هي تحديداً من نوع المسائل التي وجدت المفاوضات لأجلها وما يجب أن نتفاداه هو المضي في جدل عقيم حول ما إذا كان يجب أم لا إدراج المخزونات في المفاوضات وفي اتفاق محتمل يظهر بمظهر صراع على مواقف مبدئية. لكن، على عكس ذلك، إذا أمكن للجميع التعهد بمعالجة هذه المسألة الصعبة بتفتح واستعداد للاستماع إلى الغير والنظر بحسن نية في الحجج المقدمة لصالح المفاوضات، سيكون من الأصعب بكثير تحويل هذه المسألة إلى حجر عثرة يمنعنا من السير على درب التفاوض، كما هو الحال حتى الآن مع الأسف. والدول التي تمتلك مثل هذه المخزونات هي بطبيعة الحال المدعوة إلى اتخاذ خطوات إيجابية بهذا الخصوص، الأمر الذي يمكن أن يخرجنا من المأزق الذي ما زلنا نواجهه حتى الآن.

السيد **خِيل كاتالينا** (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): سيدي الرئيس، قبل أن أبدأ بياني اسمحوا لي بأن أتمنى لكم كل التوفيق في ولايتكم وأن أخبركم بأن إسبانيا تؤيد، بطبيعة الحال، تأييداً تاماً كل ما قاله ممثل الاتحاد الأوروبي. وبودي أيضاً أن أشكر وفدي ألمانيا وهولندا على تنظيم اجتماع الخبراء حول الموضوع الذي نركّز عليه اليوم.

في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١، أي منذ قرابة عام مضى، حصل لي شرف التقدم باسم ألمانيا وبلغاريا وتركيا ورومانيا والسويد والمكسيك وهولندا، وباسم بلدي، بورقة عمل في هذه القاعة حول موضوع وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أصبحت هذه الورقة وثيقة رسمية من وثائق هذا المؤتمر تحت الرمز CD/1910. ومع أني أُشير إلى ورقة مشتركة، بودي أن أُوضح، وهذا أمر هام جداً، أن ما أقوله اليوم لا يعكس إلاّ موقف إسبانيا الوطني.

وكما كنت قد أشرت إلى ذلك في حينه، فإن ورقة العمل وثيقة عامة تلخص العناصر الرئيسية التي يجب إدراجها في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد حددت الورقة الموقف الموحد للبلدان الثمانية الآنف ذكرها، تأييداً لبدء فوري في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكنا قد أشرنا في الورقة إلى أن جميع مسائل المضمون والتعريف والنطاق والتحقق والمدة، إلخ ...، يجب أن تُترك مفتوحة بما أنه لا يمكن إلا أن تتوضح مع تقدم المفاوضات.

ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم تُحرَّر بعد والأمر متروك لنا، نحن المندوبون الحاضرون هنا، لإعداد وثيقة تتناسب والتهديد الذي يمثله إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع القنابل النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة ولا مجال لإنكار الحاجة الملحة إلى الشروع في المفاوضات. كما ولا يمكن إنكار الضرر الذي يكاد يكون من المستحيل تداركه والذي يلحقه هذا الجمود بمصداقية مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، وعلى الرغم من طلبات مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى التي نظمها الأمين العام بان كي - مون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وآب/أغسطس ٢٠١١، ما زلنا عاجزين عن الاتفاق على برنامج عمل. وعلى اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعالج هذا الجمود الذي هو بدون شك هيكلي، عندما تنعقد في شهر أيلول/سبتمبر المقبل، أو بالأحرى في تشرين الأول/أكتوبر في هذه الحالة، ويجب أن تتصرف وفقاً لذلك.

ولم يُحدث ما جاء في ورقة عملنا حول معاهدة وقف إنتاج الأسلحة الانشطارية وأي رد فعل آنذاك. وهذا لسوء الحظ لا يؤدي إلا إلى إعادة تعزيز شكوك هذا الوفد فيما إذا كانت هناك جدوى من الاستمرار في المساهمة في النقاش الدائر في مؤتمر نزع السلاح. لكن، وبما أن هذه الورقة قد تقدمت بها ثمانية بلدان، وبالتالي أكثر من ١٢ في المائة من الدول الأعضاء في هذا المؤتمر، لا أرى أنه من الصائب تجاهلها بكل بساطة، كما لو أنها لم تقدَّم أبداً. لهذا السبب، يرى هذا الوفد أن من الملائم إعادة النظر في بعض المسائل التي تتطرق لها الوثيقة CD/1910.

وقد بدأنا بالنظر في الأحكام التي يجب، في رأينا، إدراجها في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كحد أدنى: حظر إنتاج المواد الانشطارية "المباشرة الاستخدام" لأغراض صنع الأسلحة النووية، وحظر تحويل المواد الانشطارية لأغراض لها صلة بصنع الأسلحة النووية التي تكون قد أُنتجت للاستخدام لأغراض مدنية قبل أو بعد نفاذ المعاهدة، وحظر إعادة استخدام المواد المتأتية عن تدابير نزع السلاح والمسندة لأغراض مدنية وتحويلها لأغراض عسكرية، مع الامتثال لمبدأ اللارجعة.

ثم ركزنا على تعريف المواد التي يجب إدراجها في نطاق سريان المعاهدة ولاحظنا، مع التلميح إلى إمكانية إدراج عناصر ما وراء اليورانيوم مثل النبتونيوم والأمريسيوم، الصلة المتبادلة بين توسيع نطاق التعاريف والتعقيد المتأصل في عملية التحقق الذي ندركه تماماً. ثم نظرنا في مسألة ما إذا كان يجب أم لا إدراج المخزونات في نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، مسلّمين بأن وجود مخزونات هائلة من المواد الانشطارية يشكل خطر انتشار واضحاً.

وفي الفقرات التالية، أشرنا إلى إنتاج المواد الانشطارية لتطبيقات أخرى، بما في ذلك للأغراض العسكرية والسلمية، والأحكام المتعلقة بحظر عمليات نقل المواد الانشطارية التي تشارك فيها البلدان التي ليست طرفاً في المعاهدة، والأحكام المتعلقة بتخزين المواد الانشطارية وبتفكيك أو تحويل منشآت الإنتاج لأغراض أخرى.

وأخيراً، أشرنا إلى تدابير الشفافية والتحقق، مبينين مختلف الخيارات ومعلقين على الانفصام بين النهج الشامل الذي يغطي جميع منشآت دورة الوقود النووي والنهج المركز على منشآت التخصيب وإعادة المعالجة. ودعونا إلى نقاش مفتوح حول هذا الموضوع يشمل عوامل مثل المنافع الأمنية والسرية والتكاليف والفعالية.

هذا إذن ملخص مضمون الورقة التي طواها النسيان في سجلات المؤتمر. وتتضمَّن الورقة بكل تأكيد بعض الأفكار الجديرة بالنقاش، ولهذا السبب فإنه لو كانت قد تمت مناقشتها لكان ذلك أمراً مستحباً. ولأجل هذا المؤتمر، كان من الأفضل بكثير لو أن أحد الوفود أنبنا بشدة على مواضع التقصير والغلط والسذاجة في ورقتنا، من وجهة نظره. فيا ليتنا كنا أجرينا نقاشاً على الأقل.

غير أن هذه الورقة، مثلها مثل العديد من المبادرات الأخرى في هذا المؤتمر، قوبلت بصمت القبور. ودعونا نأمل ألاّ يكون هذا الصمت علامةً على أن هذه الهيئة الموقرة، كما يدعوها البعض، قد صارت في الواقع في عِداد الموتى.

السيدة أدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، بودي أن أُهنئكم على توليكم الرئاسة وأن أتفق معكم على أن الجلسة التي سنعقدها في ١٤ حزيران/يونيه بشأن تنشيط عمل المؤتمر واحدة من أهم جلسات هذه الدورة. ولقد اندهشت لإشارة زميلنا ممثل إسبانيا إلى أن المؤتمر صار في عِداد الموتى. وربما استخدم البعض عبارة "إحياء" عوضاً عن "إنعاش" ولكن دعونا نبذل جميعنا كل ما في وسعنا.

وإني آسفة لعدم تمكُّن ممثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من الإدلاء ببيان في البداية. وأنا أعتقد أننا حقاً بحاجة لكل المساعدة التي يمكن الحصول عليها وأكبر عدد ممكن من الأصوات التي يمكن الحصول عليها لمساعدتنا على الخروج من المأزق الذي نواجهه.

وبودي أن أبدأ بوضع مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية في سياق نزع السلاح النووي. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً مطلقاً بالهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولنا سجل حافل بالأدلة على وفائنا بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح وبالوفاء بالتزاماتنا القانونية الدولية التي تنبثق عن عضويتنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتنا دولة حائزة للأسلحة النووية.

ويعلم العديد منكم هنا بإجراء استعراض المملكة المتحدة الاستراتيجي للدفاع والأمن لعام ٢٠١٠، الذي أعلن خفضاً في أعداد الرؤوس الحربية والقذائف على متن غواصاتنا، وخفض حجم مخزوناتنا الإجمالية من الأسلحة النووية. كما أعلن ذلك وزير الدفاع في حزيران/يونيه ٢٠١١، بدأنا بالفعل في إجراء هذه التخفيضات الهامة.

ومنذ عام ٢٠١٠ والمملكة المتحدة تواصل العمل على إحراز المزيد من التقدم المتعدد الأطراف فيما يتصل بجدول أعمال نزع السلاح. وبحثنا الرائد مع النرويج في التحقق من نزع سلاح الرؤوس الحربية النووية، الذي دخل الآن عامه الخامس، أحد الأمثلة على ذلك. وهذا العمل حيوي إذا ما أردنا إيجاد حلول للتحديات الحقيقية، التقنية والسياسية، التي سنواجهها حتماً في أي نظام لنزع السلاح في المستقبل. وقد عرضنا عملنا مع النرويج على عدد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حلقة عمل مشتركة بلندن في أواخر عام ٢٠١١، وتبادلنا تجاربنا في تظاهرة استضفناها في إطار اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض نتائج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بفيينا في وقت سابق هذا الشهر.

وكعلامة على عملنا المتواصل في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار مع شركاء من بين الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، استضفنا أول اجتماع على الإطلاق لأعضاء الدول الخمسة الدائمة العضوية بخصوص التحقق من نزع السلاح في نيسان/أبريل من هذا العام. وقد مكننا ذلك من تبادل خبرتنا بمبادرة المملكة المتحدة – النرويج وأتحنا الفرصة لزملائنا لتبادل وجهات النظر حول هذه المسألة. ويجب ألا ننسى أن ممثلي الدول الأعضاء الخمسة الدائمة العضوية لم يجتمعوا إلاّ مؤخراً في عام ٢٠٠٩ بلندن لمناقشة تدابير بناء الثقة من أجل نزع السلاح النووي، وكذلك مسائل عدم الانتشار الرئيسية. وسوف تستضيف الولايات المتحدة المؤتمر الثالث للدول الدائمة العضوية في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه من هذا العام. ونحن نتطلع للاعتماد على العمل الذي بدأ في مؤتمر لندن لعام ٢٠٠٩ وفي مؤتمر باريس لعام ٢٠١١ للنهوض بالتزاماتنا بموجب خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولإرساء الأسس التي ستيسّر تخفيض أعداد الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم على نحو متبادل ومتوازن ويمكن التحقق منه.

ونعتقد أن نزع السلاح المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية متعددة الأطراف. ويجب أن يظل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على رأس أولويات المجتمع الدولي، إذا ما أردنا النهوض بجدول أعمالنا المشترك لنزع

السلاح وعدم الانتشار وتحقيق هدفنا المشترك الطويل الأجل المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي يجب أن تحظر بشكل يمكن التحقق منه إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لاستخدامها لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، يجب أن تشمل جميع الجهات الفاعلة النووية إذا ما أُريد لها أن تستجيب لطموحات المجتمع الدولي وأن تعزز نزع السلاح العالمي وإطار عدم الانتشار بطريقة مجدية.

وبوجود معاهدة يمكن التحقق من تنفيذها سنقترب أكثر من هدفنا الطويل الأجل المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وبدون معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن تكون لدينا طريقة ملزمة قانوناً لوضع حد لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ومع ذلك، مرت سنة أخرى والمؤتمر لا يزال عاجزاً عن الشروع في المفاوضات. ولقد اقتربنا في آذار/مارس من اعتماد برنامج عمل مقبول يشمل إجراء مناقشات حول جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال والشروع في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي ألاّ يُساء تقدير درجة المرونة التي تتحلى بها أغلبية الدول الآن التي تمثل مكسباً حقيقياً في جهودنا الرامية إلى إطلاق عمل المؤتمر من جديد.

لكن، وكما نعلم جميعنا هنا، لا يفتأ الإخفاق المستمر في ذلك يشكك في وجاهة هذه المؤسسة. وجميعنا هنا بحاجة إلى أن نثبت للمجتمع الدولي أن المؤتمر لا يزال محفلاً مجدياً لنزع السلاح.

وما انفكت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تعمل معاً ومع غيرها من أجل إيجاد حل يسمح للمؤتمر بإحراز تقدم ذي شأن على الأقل. وقد أكدنا في مؤتمر الأعضاء بباريس العام الماضي تأييدنا القوي للشروع الفوري في مفاوضات وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، وتعهدنا بتجديد جهودنا مع الشركاء الآخرين ذوي الصلة. واجتمعنا بعد ذلك في عدد من المناسبات – في جنيف ونيويورك ولندن. ولهذه المناقشات أهمية حقيقية من حيث تبادل وجهات النظر وإيجاد سبيل للمضي قدماً في المؤتمر مع الشركاء الرئيسيين، وإننا نتطلع للمضي في العمل معهم.

وحتى ذلك الحين، تود المملكة المتحدة أن تشكر وفد ألمانيا على تنظيم اجتماع الخبراء العلميين المعنيين بوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو تظاهرة جانبية نُظم على هامش المؤتمر هذا الأسبوع. وقد اعتبرنا ذلك فرصة مفيدة ومناسبة من حيث التوقيت لاستكشاف بعض المسائل التقنية التي لها صلة بإقامة نظام لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل. وإننا نتطلع أيضاً للأنشطة التي ستقترحها هولندا في وقت لاحق. ونأمل أن يساعد هذا النوع من الزخم على إقناع أي دولة لا تزال تعرقل اعتماد برنامج عمل بأن هذا الموقف لا يخدم مصالحها.

وبالتالي، ندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى السعي إلى المشاركة بطريقة بناءة مع زملائهم في مختلف التجمعات في جهد يرمي إلى إيجاد سبل لبناء فهم المسائل الرئيسية وإحراز تقدم في طريق وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها تحظى بقبول دولي.

ولقد آن الأوان لكي نبدع فيما يتصل بمؤتمر نزع السلاح. فقلة ما تحقق من تقدم في جنيف تهدد بعرقلة التقدم الإيجابي في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار الدولي الأوسع نطاقاً. ولا بد لنا جميعاً أن نعمل معاً الآن من أجل استكشاف ما هو ممكن. وإذا فشلنا في ذلك فإن بعض الدول قد تلتمس بدائل خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح. ولكن يجب أن نكون واضحين بهذا الخصوص: إن تغيير سبل أو مواعيد المفاوضات لن يكون حلاً سحرياً لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكي نبرم هذه المعاهدة الشاملة والمجدية التي يطمح لها المجتمع الدولي، نحن بحاجة إلى تعاون سياسي بين جميع الدول النووية.

وأنا أعتقد أن الأحداث التي شهدها شهر آذار/مارس هنا أثبتت أنه بإمكاننا أن نخرج من هذا المأزق ونحرز في نهاية المطاف تقدماً ملموساً في طريق التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح إذا ما تحلينا جميعاً بالمرونة وتوفرت لدينا الإرادة.

السيد كوسير (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أُهنئكم على توليكم هذا الدور. وبودي أن أُؤكد لكم دعم وفدي الكامل في عملكم. وتنضم سلوفاكيا كلياً إلى البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. لكن بودي أن أُشدد على بضع النقاط التي تهم وفدي بشكل خاص.

سيدي الرئيس، بودي، بادئ ذي بدء، أن أُشيد بمن سبقوكم في رئاسة دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢ لما تحلوا به من عزم على إيجاد توافق في الآراء حول برنامج عمل يسمح لمؤتمر نزع السلاح بالشروع في العمل الموضوعي والاضطلاع بمهام ولايته. ونحن نأسف لأن المؤتمر قد فشل مرة أخرى في الشروع في مفاوضاته ولأن الإحباط والركود في هذا المحفل لا يزالان سيِّدَيْ الموقف. وفي نفس الوقت، نقدر اقتراح السيد غيتاهون ممثل إثيوبيا على الجدول الزمني لأنشطة مؤتمر نزع السلاح للفترة المتبقية من دورة هذا العام، الذي سيسمح لنا باستغلال الوقت المتاح لنا بطريقة مركزة.

إن بلدي ملتزم كلياً بتحقيق عالم آمن لنا جميعاً. ونزع السلاح، وبشكل خاص نزع السلاح النووي، أداة هامة يمكن أن تقربنا أكثر من هذا الهدف. وبما أن عملية نزع السلاح تؤثر في المصالح الأمنية الحيوية لجميع الدول، فلا بد لجميع هذه الدول أن تساهم بنشاط في تدابير نزع السلاح التي لها دور أساسي في حفظ الأمن الدولي وتعزيزه.

وقد دأبت سلوفاكيا على وضع مبدأ التعددية في صلب مساعي المجتمع الدولي في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار الدوليين. ونحن نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال أفضل مكان لاستحداث أدوات شاملة ومتينة الأساس ومجدية في هذا المجال. ونحن ندرك أن هناك أولويات مختلفة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وللتغلب على الخلافات القائمة نحن بحاجة إلى التحلي بالإرادة السياسية الكافية وبمزيد المرونة، بما ينعكس في الثقة والأمان، ويساعدنا على التقريب بين وجهات نظرنا.

وما زالت سلوفاكيا تؤيد الشروع الفوري في التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن نعتقد أن مكان معاهدة من هذا القبيل هو إطار شامل من التدابير والأدوات المضمونة. وفي بناء بيئتنا الأمنية العالمية للمستقبل نحن بحاجة إلى تجاوز الخطوات الفردية والتركيز على هدف نهائي يتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. والتقدم صوب تحقيق هذا الهدف يتطلب إبرام وتنفيذ مجموعة من الاتفاقات في مثل هذا الإطار.

وهناك تاريخ حافل بالجهود من التفاوض على معاهدة المواد الانشطارية وإبرام هذه المعاهدة في المؤتمر. وقد أُعرب عن رغبة المجتمع الدولي بهذا الخصوص في مختلف المناسبات والمحافل، بما في ذلك مؤخراً في قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٤، وكذلك في خطة عمل مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض نتائج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحل هذه المسألة قد طال انتظاره. وما لم نكن جادين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لا يمكن أن نمضي في إرجاء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة. ولا بد لنا من الخروج من المأزق وفتح الطريق والبدء في تشييد طريق تفضي إلى نزع السلاح النووي. والمؤتمر يكون في ذلك المشيّد الطبيعي أكثر من غيره لهذه الطريق. لكن، إذا ظل المؤتمر مقصراً في العمل فلربما أمكن استكشاف طرق وسبل أخرى.

ويجب ألا تحول حالة الجمود في المؤتمر دون العمل التحضيري للمفاوضات المقبلة. وبهذا الخصوص، ترحب سلوفاكيا بالأحداث الموازية التي نظمتها أستراليا واليابان في العام الماضي ونشيد أيضاً بألمانيا وهولندا على تنظيم اجتماع الخبراء العلميين المعنيين بوقف إنتاج المواد الانشطارية في اليومين الماضيين، الأمر الذي مكن من إجراء مناقشة مفيدة للمسائل ذات الصلة بإبرام معاهدة في المستقبل.

وترى سلوفاكيا أن إبرام معاهدة فعالة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية هي الخطوة الضرورية والعملية المقبلة في طريق تحقيق هدفنا النهائي. وإننا نشاطر الرأي القائل إن مثل هذه المعاهدة ستتيح فرصة فريدة من نوعها لإقامة نظام غير تمييزي تتساوى فيه الالتزامات بين كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومن شأنها أيضاً أن تعزز أمن المواد النووية، بما يمكّن من زيادة تعزيز جهودنا المشتركة للحيلولة دون وقوع مثل هذه المواد بين أيدي الإرهابيين. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تعزز هذه المعاهدة الشفافية وتوسع نطاق الضمانات لتشمل المنشآت النووية التي هي حالياً خارج نطاق التحقق الدولي. وسوف تعزز معاهدة المواد الانشطارية بشكل واضح نظام عدم الانتشار العالمي القائم على معاهدة عدم الانتشار النووي وستكمل في نفس الوقت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نعتقد أن هذه الحوافز حوافز حقيقية لإبرام معاهدة فعلية تحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وعلى معاهدة من هذا القبيل أن تحقق أهداف كل من نزع السلاح وعدم الانتشار. ولكي تكون هذه المعاهدة صكاً موثوقاً لا بد لنا من إدراج مبادئ الشفافية واللارجعة والتحقق. وعلينا أن نعمل من أجل زيادة أهمية هذا الصك بأقصى ما يمكن من حيث عدم الانتشار ونزع السلاح.

وتعتقد سلوفاكيا أن نطاق المعاهدة سوف يتحدد من خلال التعاريف التي ستتضمنها المعاهدة. ويجب أن يكون هذا النطاق واسعاً بما فيه الكفاية لضمان نص أحكام المعاهدة على جميع المواد الانشطارية ذات الصلة لصنع الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أيضاً أن تتطرق المعاهدة إلى استخدام مثل هذه المواد لأغراض أخرى غير صنع الأسلحة النووية. وبهذا الخصوص، تؤيد سلوفاكيا زيادة مناقشة هذه المسائل، على أساس التعاريف ذات الصلة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من قبيل تعريف "مواد الاستخدام المباشر".

وينبغي أن توفر المعاهدة أيضاً الضمانات الكافية بأن المواد الانشطارية المنتجة لأغراض غير أغراض صنع الأسلحة النووية لن تحوَّل لأغراض صنع الأسلحة النووية. وفي نفس الوقت، يجب أن تضمن المعاهدة ألاّ تُحوَّل من جديد المواد الانشطارية المستخرجة من الأسلحة النووية أو التي يُعلن أنها زائدة عن الحاجة للاستخدامات العسكرية لأغراض صنع الأسلحة. وتوجد نماذج للتحقق، مثل نماذج التحقق المعمول بها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي يمكن أن توفر حلولاً ملائمة لمختلف جوانب التحقق من المواد الانشطارية. ومن الأهمية بمكان أن يتوخى كل بلد من البلدان نفس هدف التحقق، الأمر الذي من شأنه أن يضمن عدم إنتاج أي مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، تظل معالجة المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية مسألة صعبة ولا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات.

وتحديد شروط صارمة مسبقة للمفاوضات بهدف تحديد نطاقها والحكم مسبقاً على نتائجها لا يمكن أن يجعلها أكثر أهمية، ولا يمكن أن يقربنا من الشروع في مثل هذه المداولات. بل، على العكس من ذلك، لا يمكن إلا لمفاوضات حقيقية أن تبيّن المسائل التي يمكن معالجتها في المفاوضات وطريقة معالجتها، بما يؤدِّي إلى نتيجة متفاوض عليها. وهكذا، فإننا بحاجة إلى الشروع في معالجة هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن. ونحن نرى أن الشروع في المفاوضات على مسألة ما لا يعني إهمال المسائل الأخرى.

السيد لوسنسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم دعم بولندا لجهودكم أثناء فترة هذا التكليف.

تُولي بولندا نفس الأولوية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للتفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وفي نظرنا، لا تزال ولاية شانون المبينة في الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ منصة انطلاق جيدة لعملية التفاوض.

وأي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستكمّل وترسخ إطار العمل القائم الخاص بنزع السلاح ومنع الانتشار. وستشكل، زيادة على ذلك، مساهمة هامة في إرساء الأمن النووي العالمي وفي الحيلولة دون إمكانية استخدام المواد الانشطارية من قِبل جهات فاعلة من غير الدول.

وبالنظر إلى أهمية إحراز تقدم في مناقشات المؤتمر بشأن معاهدة المواد الانشطارية، أود أن أشيد بالجهود التي بذلتها ألمانيا وهولندا في هذا الشأن. فقد سنحت لنا الفرصة بالأمس وفي اليوم الذي قبله للمشاركة في اجتماع الخبراء العلميين بشأن معاهدة المواد الانشطارية الذي نظمته ألمانيا وهولندا على هامش المؤتمر. وفي عام ٢٠١١، نظمت أستراليا واليابان فعاليات مشابهة. وقد تسنى للخبراء في هذه الاجتماعات تبادل الآراء ومناقشة مسائل مختلفة، عملية وتقنية، كانت في الغالب صعبة، تتعلق بالمواد الانشطارية. وهذه أمور تضيف إلى عملية بناء الثقة والتفاهم.

ومن شأن هذه المناقشات، في رأينا، أن تثري مداولات المؤتمر الذي قد ينجح في تحقيق نتائج ملموسة أثناء الجلسات العلنية كما في إطار أي هيئة من الهيئات الفرعية. وأود في هذا الشأن أن أوجه عنايتكم إلى أن النظام الداخلي للمؤتمر يسمح بالتفاوض في الجلسة العلنية. وقد تبيّن من المناقشة العلنية العام الماضي التي تناولت مسألة معاهدة المواد الانشطارية أنه يمكن إجراء مناقشة جوهرية على هذا المستوى. وعلينا أن نتحاشى التماس الأعذار لأنفسنا من أجل البقاء في حالة الجمود هذه.

سيدي الرئيس، إننا نتطلع إلى مناقشة الترتيبات الممكنة، مع جميع أعضاء المؤتمر، التي ستتيح لنا البدء في العمل الجوهري لإبرام معاهدةٍ بشأن المواد الانشطارية في إطار المؤتمر. وأود ثانية أن أشكركم على لطف الكلمة الموجهة إلى أسلافي. وسنتلقى الرسالة ونمرّرها اليوم.

السيد سيمون – ميشال (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح وعلى التعاون الممتاز الذي رأيناه بين رؤساء الدول الستة، والذي يعود الفضل فيه إلى إدارتكم المستنيرة وإن فرنسا تدعم بالكامل البيان الذي أُلقي للتو باسم الاتحاد الأوروبي.

وقد سبق أن بيّنتُ في الأسبوع الماضي الأهمية التي يوليها بلدي للبدء فوراً في مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي تدعونا إلى التعبير عن آراءنا بشأنه اليوم. يتعلق الأمر بالوفاء بالتزاماتنا الدولية الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٨٧، وقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٤، وبالنسبة للأغلبية الساحقة من الموجودين هنا، تلك الناشئة عن الإجراء ١٥ في إطار خطة العمل لعام ٢٠١٠ التي اعتمدها مؤتمر الأطراف لاستعراض نتائج معاهدة انتشار الأسلحة النووية. يتعلق الأمر بالمضي قدماً في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

بل إن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية هو، أكثر من ذلك، الخطوة المنطقية التالية في عملية نزع السلاح النووي. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مكّنتنا من وقف تحسين نوعية الأسلحة. بينما ستمكننا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من خفض أعداد الأسلحة عن طريق حظر إنتاج المواد الانشطارية التي تشكل المادة الخام لصنع الأسلحة. وسيكون لهذه المعاهدة أيضاً أثر في مكافحة الانتشار. وإبرامها هو السبيل الوحيد لإحراز تقدم في نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. فالمواد الانشطارية هي المواد الخام التي تُستخدم في صنع الأسلحة. فينبغي لنا أن نبني حججنا الرئيسية فيما يتعلق بنزع السلاح على هذا الأساس المنطقي، باعتماد نُهُج تعالج أصل المشكلة ويكون تنفيذها أسهل من اتباع نُهُج أخرى تستند إلى الأسلحة.

لقد صار التفكير من النضج بحيث يمكن معه إطلاق المفاوضات. وهذه هي الخطوة المنطقية التالية التي تكمِّل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجال نزع السلاح النووي. وقد ظلت مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية من عدمه مطروحة على طاولة النقاش منذ بداية الحرب الباردة. وأتاحت المناقشات التي جرت في إطار مؤتمر نزع السلاح منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي إمعان التفكير في المسألة. ومنذ اعتماد الوثيقة CD/1864، أتاح كل من الحلقة الدراسية التي نظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام ٢٠١٠ والتظاهرات الجانبية التي نظمتها أستراليا واليابان واجتماع الخبراء العلميين الذي عُقد مؤخراً ونظمه في الأيام القليلة الماضية كل من ألمانيا وهولندا فرصاً لتبادل الآراء على نحو معمق وجيد جداً. وعلينا اليوم أن نواصل التقدم. فما من موضوع من المواضيع الأربعة الأخرى الرئيسية يثير مثل هذه التوقعات أو خضع لمثل هذه التبادلات التمهيدية المستفيضة للآراء.

ولا تزال أسئلة عديدة مطروحةً للنقاش طبعاً. فهي معقدة ومن الضروري التفاوض لحلها. ولا يمكن أن تَحُل المناقشات التي تتناول اعتماد برنامج عمل ولا عقدُ حلقات دراسية للخبراء محل عملية التفاوض هذه. ففيما يتعلق بنطاق المعاهدة، مثلاً، هناك سؤال أساسي يتعلق بتعريف المواد الانشطارية وأي أنواع اليورانيوم أو البلوتونيوم ينبغي إدراجه في نطاق هذا التعريف. ويجب أيضاً توضيح الأنشطة المشمولة بـ "إنتاج" المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وتعريف المنشآت المرتبطة بذلك.

وما إثارة مسألة التحقق، إلى حد كبير، إلا نتيجة لمشكلتي التعريف والنطاق هاتين. فقد تمت مناقشتها في العديد من المنتديات بما فيها التظاهرة الجانبية التي نظمتها اليابان العام الماضي. لذا وجب تناول هذه المسألة من منظور واقعي إذا ما أُريد للنظام أن يكون فعالاً وأن يفي في الوقت نفسه بالالتزامات بعدم الانتشار، وأن يستجيب للشواغل الدفاعية وللضغوط المرتبطة بالكلفة التي يجب أن تكون في حدود المُطاق طبعاً. وتثير هذه المسألة في إثرها مسائل أخرى منها مسألة تحديد السلطة التي ينبغي أن تكون مكلّفة بالتحقق والكيفية التي ينبغي بها الاعتراف بعمليات التفتيش التي نُفذت بالفعل على الصعيد الإقليمي كتلك التي نُفذت بشراكة مع أوراتوم، كما في حالة فرنسا.

وهناك نقاط معقدة. وهي أيضاً حساسة من الناحيتين العسكرية والمالية، حيث سيكون لعمليات التفتيش متطلبات بالنسبة للقطاع، غير أنها ليست معضلات لا حل لها. فمن الممكن إنشاء آليات للتحقق تتسم بالمصداقية والواقعية. وفي الختام، سيكون من الضروري أيضاً مناقشة الشروط التي تنظم دخول المعاهدة التي ستُبرم مستقبلاً حيز النفاذ.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكري لألمانيا وهولندا على تنظيمهما اجتماع الخبراء على مدى اليومين الماضيين، والذي كان فرصة سانحة لخبراء من فرنسا لكي يقدموا عرضاً مفصلاً عن خبرتنا في تفكيك المنشآت المستخدمة لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في بييرلات وماركول، على نحو شامل ومبرَم. وقد حاولنا جاهدين أن نسرد بأكبر قدر من الشفافية تجربتنا، بنجاحاتها وصعوباتها، التقنية منها والمالية.

ويسعى بلدي منذ فترة إلى التشديد على أن الأفعال والالتزامات أجدى من الكلام. فقد أوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وفكّك منشآت إنتاجها بشفافيةٍ لم يسبقنا إليها أحد، دون انتظار البدء في هذه المفاوضات. وقد تلقى زملاؤنا في المؤتمر الدعوة لزيارة المنشآت السابقة في بييرلات وماركول مثلما يتذكر بعضكم في هذه القاعة. وندعو جميع الدول إلى التقيد بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية إن لم تكن قد فعلت. غير أن الوقف الاختياري غير كاف ولا يجوز أن يبقى المؤتمر حبيس هذا المأزق. فزمن التفكير قد مضى؛ وعلينا الآن أن نلتفت إلى التفاوض.

السيد فاليم غيريرو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، تقدّم لكم البرازيل تهانيها الحارة بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وتتعهد بالتعاون التام معكم فيما تبذلونه من جهود لتوجيه عملنا خلال فترة رئاستكم. ونغتنم هذه الفرصة أيضاً لنعرب عن تقديرنا لمن سبقكم في تولي مهام الرئاسة وهم سفراء إثيوبيا وإكوادور ومصر على مساعيهم المستبسلة لجعلنا نتفق على برنامج عمل للمؤتمر. بيد أن ثمرة تلك المساعي التي لم تعرف الكلل كانت للأسف دون تطلعات العديد وها نحن نجد أنفسنا نتبادل الآراء بشأن بنود جول الأعمال الذي اتفقنا عليه. ومع أننا نشاطر تماماً رأي العديد من زملائنا الذين قالوا إن هذه المناقشات ليست بديلاً عن برنامج عمل، فإننا نجد أن لهذا التبادل مزية على الأقل، فقد يساعد الدول الأطراف في إيجاد أرضية مشتركة من شأنها أن تجعل البدء في مفاوضات جوهرية أمراً ممكناً في وقت ما في المستقبل. وريثما يحدث ذلك، نحثكم، بصفتكم رئيسنا، على الاستمرار في محاولة تحقيق النتيجة التي ما فتئنا نسعى إليها منذ سنوات عديدة.

لم تتناول البرازيل الكلمة أثناء ذلك الجزء من الاجتماع الذي عُقد الأسبوع الماضي وكُرّس تحديداً لنزع السلاح النووي. فاسمحوا لي إذن، في هذا الظرف الدقيق، أن أدلي ببعض التعليقات المقتضبة عن المسألتين – نزع السلاح النووي ومعاهدة المواد الانشطارية التي هي اليوم محط الاهتمام – بما أنه من المعترف به عموماً أن ثمة، أو ينبغي أن يكون ثمة، رابطاً مباشراً وموضوعياً بين المسألتين. في الاجتماع الذي عقدَته الشهر الماضي في فيينا اللجنة

التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض نتائج معاهدة عدم الانتشار، قالت البرازيل إن المجتمع الدولي أبان عن حكمةٍ عندما حظر فئتين من فئات أسلحة الدمار الشامل وهي الأسلحة البيولوجية والكيميائية. غير أنه أبدى، في أفضل الأحوال، تراخياً في شأن أشد الأسلحة فتكاً. ففي البدء، طُور السلاح النووي من أجل وضع حد للحروب؛ ثم تزايدت ترسانات الأسلحة النووية بشكل مهول لردع العدو. أما اليوم، فلا توجد حرب يمكن إنهاؤها بواسطة السلاح النووي و لم يعد هناك أي عدو نردعه. فهل سبق أن جاد الزمن بفرصة أسنح من هذه لفطم الدول الحائزة على السلاح النووي عن هذا الإدمان الأحمق على الأسلحة النووية؟

لقد كان العالم دوماً مكاناً خطراً وسيبقى. لذا، لا يمكن ببساطة تصديق العقائد التي تبتغي تبرير حيازة السلاح النووي بوجود عالم غير آمن. وانتظار ظهور عجائبي لذلك السلم السرمدي والعالمي حسب مفهوم كانط يعادل استمرار وجود الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. وهذا موقف يناقض المقصد الأساسي من معاهدة منع الانتشار الذي يتلخص في إزالة الأسلحة النووية إزالةً كاملةً، ويناقض الولاية الرئيسية المنيطة بهذا المؤتمر، وفق تعريفها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح؛ وينافي الضمير الإنساني كله. فينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدرك مرةً وإلى الأبد أنه من مصلحة المجتمع الدولي، ومن مصلحتها هي أيضاً، أن تشرع في التفاوض حالاً على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. إننا نعلم يقيناً أن عملية إزالة الأسلحة النووية ستستغرق ردحاً من الزمن وأنه لا بد من حدوث انتكاسات وأنه لا بد من الاعتراف بالتعقيدات المتأصلة في عملية خفض أعداد الأسلحة إلى أرقام ضئيلة جداً ومن ثم إلى الصفر. ومع ذلك، لا بد لهذا الليل أن ينجلي. إننا بحاجة إلى رسم أفق أمامنا محددةٌ آجالُه، مهما كانت قابلة للتقديم والتأخير. وما ينبغي لنا أن ندركه هو أنه لا يمكن ببساطة، على المدى البعيد، الحفاظ على بقاء نظام دولي مبني على منح امتيازات للبعض وحرمان الكثيرين.

وقد سبقت الإشارة مراراً وتكراراً إلى الخطوة المنطقية التالية التي ينبغي لهذا المؤتمر أن يقوم بها وهي التفاوض على معاهدةٍ دوليةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لا مشكلة لدينا مع هذا الرأي. غير أن الأمر الذي ينبغي أن يكون واضحاً جداً في أذهاننا هو ما الذي تشكِّل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوةً منطقية باتجاهه. وإننا نرى أنه سيكون من الأسهل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل في هذا المؤتمر لو تم تحديد إطاره على نحوٍ يوضح أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيليه فوراً وتلقائياً تفاوضٌ على اتفاقيةٍ بشأن الأسلحة النووية. فوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية شرط لا بد من تحققه لإزالة الأسلحة النووية. وهو ليس غايةً في حد ذاته ويستحيل أن يكون كذلك.

وقد جادل بعض الناس بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في حد ذاته، هو بالفعل تدبير هام لنزع السلاح. ولمسألة إدراج المخزونات المتوفرة حالياً من المواد الانشطارية في نطاق أي معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية قد تُعقد مستقبلاً علاقةٌ بهذا النقاش. فبناءً على المعلومات المتوفرة عن المخزونات المقدرة من المواد النووية المتوفرة حالياً في الدول الحائزة على السلاح النووي، ولا سيما المعلومات التي قدمها الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية، فإنه ما لم تُدرج تلك المخزونات في نطاق المعاهدة سيكون إبرامُها بمثابة محاولة إفراغ مسبحٍ أوليمبي من الماء بقشتبان، بينما إذا أُدرجت المخزونات المتوفرة حالياً في نطاق الاتفاقية ومُنع استخدامها لمواصلة تطوير الأسلحة النووية سيكون إبرامها بمثابة إفراغ المسبح بدلوٍ. سأوضح الأمر جيداً. إن البرازيل على أهبة الاستعداد للانخراط بجدية في مفاوضات على إبرام معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون أي شروط مسبقة. غير أنها لن تغير موقفها قيد أنملةٍ من مسألة إدراج المخزونات الموجودة من المواد النووية في نطاق الحظر الذي سيُكرَّس في المعاهدة.

ولدى الدول غير الحائزة على السلاح النووي بالفعل معاهدةٌ لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها. فاتفاقات الضمانات الشاملة التي أبرمتها هذه الدول مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يتفق مع التزاماتها بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، ترمي بالضبط إلى ضمان عدم تحويل أي مواد انشطارية تقع ضمن حدودها الإقليمية إلى الاستخدام في إنتاج أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. فإبرام معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لن يكون له أثر ملموس بالنسبة لها. وحسب اتفاقات الضمانات الشاملة، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تتحقق فقط من المنشآت التي يتم فيها إنتاج المواد الانشطارية والمنشآت التي يتم فيها تخصيبها وإعادة معالجتها، وإنما تتحقق أيضاً من المنشآت التي يتم فيها استخدام المواد الانشطارية، ومنها على سبيل المثال محطات توليد الطاقة النووية والمفاعلات المستخدمة لأغراض الأبحاث. وفي رأينا، ينبغي أن تعتمد أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تبرَم في المستقبل نفس نهج التحقق فيما يتعلق بالدول الحائزة للأسلحة النووية، وإلا فإنه لن يكون ثمة ما يمنع تحويل المواد المستخدَمة بالفعل لأغراض سلمية إلى مواصلة تطوير أسلحة نووية. لذا، فإن وفدي على استعداد لمناقشة هذه المسائل وغيرها من المسائل التقنية ذات الصلة في حال الشروع في التفاوض على معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سيدي الرئيس، أود وأنا أتحدث بصفتي منسق المجموعة الأوروبية الشرقية، أن أرحب بكم رئيساً للمؤتمر وأن أتمنى لكم النجاح نيابةً عن المجموعة. كما أود، بصفتي ممثلاً لبلدي، أن أُعرب عن امتنانٍ خاص لفنلندا وجارتها السويد على إفساح المكان وتهيئة المناخ الذي مكّن فريق روسيا الوطني لرياضة الهوكي من الفوز بكأس العالم مؤخراً. ومثلما ستلاحظون، يمكنكم الاعتماد كلياً على دعمنا التام والكامل لعملكم في هذه الظروف.

لقد أوقفت روسيا بالكامل إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية على مدى خمسة عشر عاماً. ولم يتم في بلدنا إنتاج اليورانيوم الملائم لصنع الأسلحة النووية منذ أكثر من عشرين عاماً. ومن الخطوات الهامة "الوسيطة" على طريق إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مجموعةٌ متنوعة من الجهود التي تمكّن من الحد بدرجة كبيرة من خطر انتشار المواد الحساسة، وعلى رأسها اليورانيوم العالي التخصيب.

ولا يزال متواصلاً برنامجُنا لدمج وتحويل اليورانيوم العالي التخصيب والذي شُرع في تنفيذه في عام ١٩٩٩. وفي السنتين الماضيتين فقط، أي منذ عام ٢٠١٠، تم تحويل ١ ٣٢٠ كيلوغرام من اليورانيوم العالي التخصيب غير المستخدم (يورانيوم-٢٣٥) إلى يورانيوم منخفض التخصيب.

وكانت روسيا قد قررت منذ وقت بعيد أن تسليم كميات من الوقود لاستخدامه في مفاعلات الأبحاث النووية لبلدانٍ أجنبية لن يشمل سوى اليورانيوم المنخفض التخصيب. ولا يجري حالياً إمداد المفاعلات المخصصة للأبحاث النووية في الجمهورية التشيكية وهنغاريا وأوكرانيا وأوزبكستان وعددٍ من البلدان الأخرى سوى باليورانيوم المنخفض التخصيب تحديداً.

وقد شُرع منذ عام ٢٠٠٢ في تنفيذ برنامجٍ، مع الولايات المتحدة، من أجل إعادة اليورانيوم العالي التخصيب من مفاعلات الأبحاث النووية من تصميم روسي – الجديد منه والمشع – إلى الاتحاد الروسي، بالتزامن مع تحويل قلوب هذه المفاعلات من اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب. وتمت في المجموع إزالة ٦٠٤ كيلوغرامات من اليورانيوم العالي التخصيب الجديد و٩٨٦ كيلوغراماً من اليورانيوم العالي التخصيب المشع من خمس عشرة دولة في إطار البرنامج المذكور. ومن المقرر إزالة الوقود من فييت نام وأوكرانيا وأوزبكستان.

وفي روسيا، يجري تقييم الجدوى التقنية والاقتصادية من تحويل ستة مفاعلات أبحاث نووية من اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب، بالتعاون مع الولايات المتحدة.

ومثلما ترون، تُبذل بهذه الطريقة جهود من أجل خفض كمية المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها لأغراض صنع الأسلحة. وإننا بالطبع ندرك أن هذا لا يمكن أن يحل محل اتفاقٍ ملزمٍ قانوناً.

وتؤيد روسيا التوصيات المتفق عليها في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض نتائج معاهدة منع الانتشار وهي على استعداد للعمل على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح بناءً على ولاية شانون وفي إطار برنامج عمل يتم الاتفاق عليه. وقد سبق أن سنحت لنا الفرصة خلال مناقشات سابقة لعرض وجهة نظرنا بإيجاز في المحددات الأساسية لمعاهدةٍ محتملة، لذا فإنني لن أُكرر الحديث في ذلك اليوم.

ونرى أن المؤتمر هو المنتدى الوحيد الذي يمكن فيه إجراء بحث جوهري لمحـــددات معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستبرَم في المستقبل، ولا سيما لعقد مفاوضات بـــشأن تلك المعاهدة. ونحن على اقتناع بأن إنشاء منتديات موازية سيحد بشكل خطير من فعاليـــة المعاهدة ومن قيمتها كتدبير رئيسي متعدد الأطراف لتقوية نظام منع الانتشار النووي، لأنـــه من غير المرجح أن تضم عملية التفاوض جميع البلدان ذات القدرات النووية.

ومن غير المرجح، في رأينا، أن تساعد الخيارات المطروحة لبحث مـــسألة معاهـــدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة – إنشاء فريق عامـــل أو أفرقة من الخبراء التقنيين أو أفرقة من الخبراء الحكوميين – في تحقيق الغرض المتمثل في إبرام معاهدةٍ عالمية يمكن التحقق من تنفيذها بفعالية وتخدم المصالح الوطنية لجميع الدول المعنيـــة. غير أننا على استعدادٍ لمواصلة البحث عن سبيل للخروج من هذا المـــأزق، بمـــا في ذلـــك الخطوات المتخذة وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤/٦٦ المتعلق بـــإبرام معاهـــدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونرى أننا قد حققنا في السنوات الأخيرة تقدماً هاماً في بحث المحددات الأساســـية لمعاهدةٍ محتملة وفي فهم كل منا مواقف الآخر. وقد ســـاعد في ذلـــك إجـــراءُ مناقـــشات موضوعية مكثفة داخل مؤتمر نزع السلاح وكذلك الحلقات الدراسية التقنية الـــتي نظمتـــها أستراليا واليابان العام الماضي. وإننا نلاحظ الفائدة من الجهود المتواصلة التي تبذلها دولٌ مهتمةٌ من أجل اتخاذ تدابير مشابهة بمشاركة خبراء علميين في شتى الجوانب التقنية للمعاهـــدة. وفي هذا الشأن، نؤيد مبادرة ألمانيا وهولندا لتنظيم اجتماعات تتناول هذا الموضوع هنا في جنيف.

وفي الوقت نفسه، نؤكد مجدداً أن هذه الاجتماعات لا يمكن أن تحل محل عملية تفاوضية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدي دعوةَ السفيرة الكندية السيدة إليسا غولبيرغ وعدد من الزملاء الآخرين إلى التحلي بالواقعية. فبدء المفاوضات بتناول مسألة إبرام معاهـــدة لوقـــف إنتاج المواد الانشطارية لن يُحدد مسبقاً النتيجة النهائية للمعاهدة التي ســـتُبرم مـــستقبلاً أو محتواها على وجه التحديد. وسيتم تناول جميع المسائل المتعلقة بالمعاهدة أثنـــاء المفاوضـــات وبواسطة المفاوضات. ولن نوافق إلاّ على ما نستطيع الموافقة عليه. وستُصان مصالح الـــدول بمبدأ توافق الآراء في اعتماد جميع القرارات التي يسفر عنها مؤتمر نزع السلاح.

السيد فان دِن إيسيل (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، دعوني استهل مداخلتي بالترحيب بكم مجدداً في جنيف وبتوكيدي دعمنا الكامل لكم أثناء فترة رئاستكم، بصفتكم المنسق الحالي للمجموعة الغربية وأيضاً بصفتكم ممثلاً لبلدكم. ونود أن نعرب أيـــضاً عـــن شكرنا لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على العمل التحضيري الذي أنجزه لأغراض هذا الاجتماع، وقد رحّبنا بتوجيهه كلامه إلينا شخصياً. وإننا بالطبع نعرب عـــن اتفاقنـــا الكامل مع الخطاب الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي.

ومثلما سبق لوفد هولندا أن أوضح في مناسبات عديدة في الماضي، تعطي هولندا الأولوية القصوى للتبكير في البدء في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قابلة للتحقق منها، ولاختتام تلك المفاوضات. ونحن على اقتناع بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيخدم مصالح أمن جميع الأعضاء في الاتفاقية والمجتمع الدولي الأوسع، من منظور نزع السلاح النووي وأيضاً لأغراض تشجيع عدم الانتشار النووي. ومثل كثيرين غيري في هذه القاعة، لا أستطيع تصور حدوث أي تقدم باتجاه عالم خال من الأسلحة النووية دون وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أولاً. ولطالما كنا نؤيد اتباع نهج تدريجي بوصفه السبيل الأفضل لتحقيق نزع السلاح النووي. لذلك، فإن التفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يشكل الخطوة المنطقية التالية التي ينبغي للمؤتمر وللمجتمع الدولي عامةً اتخاذها لو كان يأخذ ولاية نزع السلاح النووي على محمل الجدّ. ونعتبر إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ركيزة أساسية تكمّل نظام المعاهدات النووية القائم. وانسجاماً مع ما جاء في قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٤، تعرب هولندا عن استعدادها لمناقشة جميع الخيارات الممكنة للبدء في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ضمن إطار المؤتمر وخارجه. وإننا نرى أن نهج "كل شيء أو لا شيء" الذي تدافع عنه بعض الدول، والذي يقتضي تركيز كل الاهتمام على معاهدة تحظر استخدام وامتلاك الأسلحة النووية وإغفال أي خطوات وسيطة، ليس قابلاً للتصديق ولا واقعياً.

ونعرب عن أسفنا لإخفاق محاولة الرئيس المصري للمؤتمر تناولَ عناصر في معاهدةٍ متعددة الأطراف تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في إطار المؤتمر. وأود أن أشدد هنا على أننا كنا مستعدين لقبول الصيغة المبيَّنة في الوثيقة CD/1933 كحل وسط على الرغم من أننا كنا نفضل صيغة شديدة تشبه تلك المبينة في الوثيقة CD/1864. فمن المهم بالنسبة لنا أن هذه الصيغة تفسح مجالاً حقيقياً للبدء في مفاوضات. وللأسف حتى هذا الحل الوسط لم يكن مقبولاً.

ولا نرى حتى الآن أي أسباب تجبرنا على زيادة التأخير في بدء هذه المفاوضات. فالموضوع مطروح على طاولة المجتمع الدولي منذ ٢٠ سنة على الأقل. وقد جرى بالفعل إنجاز الكثير من العمل التمهيدي لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى مدى سنوات، ناقشنا الموضوع داخل المؤتمر، بشكل رسمي وغير رسمي. وتم إنجاز الكثير من العمل أيضاً خارج المؤتمر وهذا أمر موثَّق بشكل جيد جداً. ومن الأمثلة الجيدة التظاهرات الجانبية التي نظمتها أستراليا واليابان العام الماضي. كما أن اجتماع الخبراء الذي نظمته هولندا بالاشتراك مع ألمانيا على مدى اليومين الماضيين بيّن أنه جرى التفكير ملياً في هذا الأمر وأن الوقت قد حان لترجمة جميع هذه المعلومات التقنية والعلمية إلى نص معاهدة قابلة للوجود سياسياً. وبيّن أيضاً أنه لا يمكننا سوى أن نستفيد من المُدخلات التي يواصل الخبراء العلميون والتقنيون تزويدنا بها أثناء المفاوضات المستقبلية. وإننا عازمون على تنظيم جولة ثانية من هذه

الاجتماعات، خلال الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس هنا في جنيف، تتخذ الشكل نفسه ولكنها تركز على مجموعة مختلفة من المسائل. وسيكون ذلك يومي ٢٨ و٢٩ آب/أغسطس.

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أقول ما يلي بشأن محتوى معاهدة المواد الانشطارية. فمثلما تبيَّن في مناسبات عديدة، وكما هو الشأن في خطة العمل التي وضعها مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض نتائج معاهدة عدم الانتشار، هناك توافق دولي واسع في الآراء على الحاجة إلى تعيين حد أقصى لإنتاج المواد الانشطارية. وبالنسبة لهولندا، لا تزال ولاية شانون المتسمة بالمرونة نقطة انطلاق جيدة لمفاوضاتنا. وإننا نتحلى بالمرونة فيما يتعلق بإدراج المخزونات الموجودة حالياً من المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في تصنيع الأسلحة في المفاوضات التي ستجري مستقبلاً. ونعتقد أن ولاية شانون تشكل أساساً كافياً لإثارة هذه المسألة في سياق المفاوضات. كما أن النهج المرن أو على مراحل الذي اقترحته البرازيل منذ سنتين قد يكون من الخيارات المطروحة أيضاً. وينبغي أن يكون القصد من إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل هو تحقيق أعلى درجات الشفافية والقابلية للتحقق. وينبغي أن تؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات التابع لها دوراً في هذا الشأن. كما ينبغي أن تتضمن المعاهدة، إلى جانب حظر الإنتاج، حظر عمليات نقل المواد الانشطارية وحيازتها وأنشطة المساعدة المتعلقة بذلك.

ومن الواضح أنه يمكننا تبني وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالصيغة النهائية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الشأن، لا تختلف معاهدةٌ لوقف إنتاج المواد الانشطارية عن العديد من الصكوك الدولية الأخرى، بما فيها تلك التي تم التفاوض عليها بنجاح في هذه القاعة. إلاّ أن الفرصة ستتاح لجميع الدول، مثلما كان الشأن بالنسبة لمفاوضاتٍ على معاهدات أخرى، كي تدافع عن مصالحها القومية أثناء المفاوضات. وسيكون على الدول، كلٌّ على حدة، أن تقرر في نهاية العملية ما إذا كان بإمكانها أن تؤيد النتيجة وتنضم إليها. إذن، ليس ثمة سوى شيئاً واحداً لنفعله. فلنبدأ إذاً.

السيد ديميرالب (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن موقف بلدي من مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح، مثلما عُرض في مناسبات شتى في الماضي، معروف لدى المؤتمر. إلا أنني أود أن أدلي ببضعة تعليقات إضافية.

أولاً، اسمحوا لي أن أؤكد على أن سياسة الأمن التي تتبعها تركيا تستبعد إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها. وإننا ندعو إلى نزع سلاح شامل على صعيد العالم ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى توطيد الأمن الدولي عن طريق تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وتركيا طرف في جميع الصكوك الدولية الداعية إلى عدم الانتشار وفي أنظمة مراقبة الصادرات وهي لا تؤلي جهداً للمساهمة في إنفاذ أحكام تلك الصكوك وإعمال تلك الأنظمة وتنفيذها بفعالية.

واسمحوا لي، بعد أن قلت هذا، أن أشدد على أن مؤتمر نزع السلاح، بصفته المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف، لديه دور هام ليؤديه. لذلك، تأمل تركيا أن ترى انبعاث النشاط مجدداً في المؤتمر بفضل أعضائه الحاليين، وأن ترى المؤتمر يعالج شواغل جميع الدول الأعضاء ويخرج من المأزق الحالي ويبدأ، من خلال برنامج عمل يحظى بتوافق الآراء، في العمل الجدي على معالجة جميع المسائل المحورية.

وكالعديد من الوفود الأخرى الموجودة هنا، يعرب الوفد التركي عن قناعته بأن المؤتمر يتمتع بما يمكّنه من أداء وظائفه من ولاية وعضوية ونظام داخلي. وإن الشروع في مفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون لبنة أساسية في عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. كما أن إبرام مثل تلك الاتفاقية سيُمهد الطريق أكثر أمام تحقيق حالات تقدم موازية بشأن البنود الأخرى الرئيسية في الأجندة الأساسية للمؤتمر. وحتى نضمن أن تكون للمفاوضات بدايةٌ جيدة، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، في رأينا، أن تعلن وقفاً اختيارياً لإنتاج تلك المواد وتلتزم به. وستَستحدث أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تم التفاوض عليها بنجاح، في نهاية المطاف، حداً كمياً على المواد الانشطارية المصمَّمة للاستخدام في صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة المتفجرة النووية. إلاّ أن تركيا ترى أنه ينبغي أن تكون المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية شاملةً وغير تمييزية. لذلك، ينبغي أن تتضمن المعاهدة المستقبلية مسألتي المخزونات والتحقق الفعال. ومن نافلة القول أنه يمكن وينبغي أن تُطرَح أثناء المناقشات جميع الشواغل الوطنية بخصوص أي معاهدة ممكنة.

ومن شأن اعتماد نهج مرنٍ أن يتيح لنا تحقيق تقدم دون قضاء وقت أطول مما ينبغي في مناقشة شروط الولاية. ومثل هذا النهج لن يضر بنتيجة المفاوضات بل من شأنه أن يُيسر بلوغ هدفنا المتمثل في تحقيق توافق للآراء. ومسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مسألة بالغة التعقيد تقنياً. وقد تابعنا باهتمام، في هذا الشأن، اجتماعات الخبراء العلميين التي عُقدت هذا الأسبوع. وتساعدنا مثل هذه الأعمال الفكرية على زيادة فهم هذه المسألة بعيداً عن الجدالات السياسية.

السيدة عيسى (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود بداية أن أتوجّه إليكم بالتهنئة لترؤسكم مؤتمر نزع السلاح، وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم. ونحن على ثقة، السيد الرئيس، بأن خبرتكم ستساهم بشكل إيجابي في تقدم أعمالنا. كما أُعرب عن تقديري للجهود البنّاءة لمن سبقكم في رئاسة المؤتمر لدورة هذا العام.

السيد الرئيس، نؤكد مجدداً التزام سوريا بمواقف مجموعة الـ ٢١ التي تضم ٣٣ دولة؛ أي أكثر من نصف عدد الدول الأعضاء في المؤتمر، والتي أكدت مراراً أن أولويتها القصوى هي نزع السلاح النووي، باعتبار أن هذا السلاح يشكّل الخطر الأكبر على السلم والأمن الدوليين. إن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار عمليتان مترابطتان، ولذلك نؤكد على ضرورة العمل

على محوري نزع السلاح، ومنع الانتشار بشفافية وعلى نحو متساوٍ يضمن تحقيق نتائج تلبي تطلعات المجتمع الدولي. وعليه، فإن التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يجب أن يكون جزءاً من منظور نزع السلاح النووي، وليس فقط عدم الانتشار، أي يجب أن تشمل المخزون وإلا ستكون مفرغة من مضمونها. إن الهدف من التفاوض على أي موضوع ضمن المؤتمر يجب أن يكون نزع السلاح الكامل والتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يجب أن يهدف إلى تحقيق ذلك. لكن استثناء المخزون من هذه العملية سيحافظ على الوضع القائم الذي يجب أن يكون تغييره الهدف للتفاوض على أي موضوع ضمن المؤتمر. كما يجب أن يتم التفاوض على معاهدة كهذه داخل المؤتمر وليس في أي مكان آخر باعتبار أن المؤتمر هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وذلك من خلال برنامج عمل شامل ومتوازن يراعي المصالح الأمنية لكافة الدول الأعضاء دون معاملة تفضيلية لأي من القضايا الرئيسية الأربع على جدول الأعمال على حساب الأخرى. وأي اجتماعات على هامش المؤتمر ليس لها أي أثر مُلزم على الدول الأعضاء في المؤتمر ولن تحل محل المفاوضات داخله.

السيد الرئيس، إننا لا نتفق مع من يقول إن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية هي المسألة الناضجة للتفاوض. بعض الدول تحاول التسويق إلى هذه الفكرة بعد أن قامت بتطوير مخزونات كبيرة من المواد الانشطارية بما يكفي لتفجير العالم. إننا نرى أن المسألة الناضجة للتفاوض هي نزع السلاح النووي لأن استمرار تكديسه في ترسانات عدد محدود من الدول سيؤدي إلى زيادة التوتر وسيزيد سباق التسلح والتهديد المتواصل والخطر باستخدامه. وهذا ينطبق على الشرق الأوسط حيث تحظى إسرائيل بمعاملة تمييزية وتستمر في تطوير وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وتمتلك ترسانة هائلة من السلاح النووي تهدد به المنطقة بأسرها. وترفض الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع منشآتها إلى رقابة دولية في الوقت الذي تنتهج فيه سياسات خطيرة كالعدوان والغزو والاحتلال في ظل صمت دولي على ذلك. ومما يثير القلق أن بعض الدول تتعامل مع قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار استناداً لاعتبارات سياسية ومصالحها الذاتية وتنتهج معايير مزدوجة وتنحاز بشكل سافر لصالح إسرائيل. ندعو هذه الدول إلى الالتزام بتعهداتها بموجب معاهدة منع الانتشار والكف عن تقديم المساعدة أو الدعم أو التشجيع لإسرائيل على حيازة وتطوير أسلحة نووية. ونطالب المجتمع الدولي بالعمل لحمل إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار كطرف غير نووي وإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية حيث إن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق مع امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية. ونذكّر في هذا الصدد بالأهمية البالغة لتنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار لعام ١٩٩٥ القاضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونحث الأمين العام للأمم المتحدة ورُعاة هذا القرار والسيد ميسّر مؤتمر عام ٢٠١٢ لبذل كل الجهود الممكنة لإنجاح هذا المؤتمر.

وفي الختام، أؤكد استعداد بلادي للتعاون مع الجهود البنّاءة المبذولة من الدول الأعضاء ورئاسات المؤتمر لهذا العام. شكراً السيد الرئيس.

السيد ميهتا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة تحت رئاستكم، فاسمحوا لي أن أهنئكم على تولي هذا المنصب وأن أؤكد لكم تعاون وفدي التام معكم. وإننا نتطلع إلى دورة كاملة من المناقشات بقيادتكم وأشكركم على هذه الفرصة التي سنحت لي بالإدلاء بملاحظات مقتضبة عن موضوع جلستنا العلنية لهذا اليوم.

دون الانتقاص بأي شكل من الأشكال من الأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، يؤيد وفدي التفاوض داخل مؤتمر نزع السلاح على معاهدة غير تمييزية وقابلة للتحقق من تنفيذها دولياً تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، وتراعي المصالح الأمنية القومية للهند.

لقد كانت الهند من أوائل من شارك أصلاً في رعاية قرار الجمعية العامة بتوافق الآراء ٧٥/٤٨، الذي اعتُمد في عام ١٩٩٣، والذي اعتبر معاهدة المواد الانشطارية مساهمة هامة في عدم الانتشار النووي بكافة جوانبه. ولم يتغير موقفنا من تلك المعاهدة منذ عام ١٩٩٣. وانضممنا إلى توافق الآراء بشأن إنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة المواد الانشطارية في مؤتمر عام ١٩٩٥ ثم في عام ١٩٩٨. وبالمثل، لم تكن الهند عائقاً أمام توافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩ بشأن الوثيقة CD/1864، التي نصت على أمور منها إنشاء الفريق العامل المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كجزء من برنامج عمل المؤتمر. وتبقى الهند على التزامها بالمشاركة في التفاوض على معاهدة المواد الانشطارية ضمن المؤتمر. فالهند دولة نووية وهي، بصفتها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، ستتعامل مع المفاوضات على معاهدة المواد الانشطارية بصفتها تلك.

استطاعت الهند أن تنضم إلى توافق الآراء الدولي في عام ١٩٩٣ بشأن معاهدة المواد الانشطارية لأنه ترجم بوضوح الفهم المشترك لهدف إبرام معاهدة عالمية وغير تمييزية وقابلة للتحقق من تنفيذها دولياً تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

وما انفكت الهند تؤيد بشكل كامل ودائم الولاية المبيّنة في قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ الذي أُكد مجدداً في عام ١٩٩٥ بعد اعتماد الوثيقة CD/1299 ثم في عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٩. ولا تستحسن الهند إعادة فتح الحديث عن هذه الولاية.

إننا نحن أيضاً نشعر بالإحباط إزاء استمرار حالة الجمود التي يشهدها المؤتمر إلاّ أننا نعتقد أن السبب في ذلك لا يعود إلى المؤتمر أو نظامه الداخلي. فعلى جميع الدول الأعضاء أن تتعاون على إعطاء دفعة سياسية جديدة لأجندة نزع السلاح المتعدد الأطراف والتي تشتمل على التبكير في بدء المفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية داخل المؤتمر

بالاستناد إلى الولاية المتفق عليها. فولاية المؤتمر تتلخص في التفاوض على صكوك عالمية التطبيق. ولأن هذه هي مهمة المؤتمر، فإنه من الأساسي أن تشارك جميع البلدان المعنية في المفاوضات وأن تساهم في نجاحها. ولأن الهند صاحبة مصلحة أساسية في هذه العملية، فإنها مستعدة للعمل مع بلدان أخرى توخياً لهذه الغاية.

وأود أن أغتنم فرصة تناولي الكلمة لأشكر أيضاً سعادة سفير ألمانيا الموقر على ملاحظاته المقتضبة بشأن اجتماع الخبراء العلميين المعني بمعاهدة المواد الانشطارية الذي استضافه كل من ألمانيا وهولندا هذا الأسبوع. والغرض من هذا الاجتماع في رأينا هو تحسين فهم بعض المسائل التقنية الذي قد تفيد المفاوضات على معاهدةٍ للمواد الانشطارية داخل المؤتمر على أساس ولاية شانون. وبالنظر إلى القيود التي يفرضها شكل الاجتماع والمشاركة فيه، ومثلما أشار السفير هوفمان هذا الصباح، لا يمكن بالطبع اعتبار المناقشات التي تحصل خلال تظاهرات جانبية مفاوضات ولا حتى تحضيراً للمفاوضات ولا يجوز الحكم مسبقاً انطلاقاً منها على المواقف الجوهرية للوفود من المسائل التقنية أثناء المفاوضات عندما تُعقد تلك المفاوضات.

السيد ويلسون (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن أسفي لعدم تمكُّن السفير ويلكوت من الحضور هنا اليوم ليهنئكم على تولي رئاسة المؤتمر وليؤكد دعم أستراليا لكم فيما تقومون به من عمل وما تبذلونه من جهود.

لأستراليا باع طويل في تأييد البدء فوراً في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، حسب ما جاء في تقرير المنسق الخاص لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والولاية المبيّنة فيه.

ومنذ عام ٢٠١٠، عمّمت أستراليا في المؤتمر الوثائق CD/1895 وCD/1896 وCD/1906 وCD/1909 وCD/1919. وجميع هذه الوثائق تبرهن على دعم أستراليا المادي والعملي لهذا الصك المقترح. ولا يهمّني تلخيص الآراء الواردة في تلك الوثائق بقدر ما يهمّني أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات. فأود، أولاً، أن أنضم إلى آخرين في الإعراب عن شكري لألمانيا وهولندا على استضافة اجتماع الخبراء العلميين بشأن المسائل التقنية المتعلقة بأي معاهدة قد تبرم مستقبلاً والذي عُقد في جنيف على مدى اليومين الماضيين. فهذا الاجتماع، بالنسبة لأستراليا، قد أبرز أن التحقق الفعال سيكون مهمة تقنية معقدة. غير أن التجربة العملية فيما يتعلق بالضمانات القائمة حالياً وكذلك تجربة الدول التي حوّلت منشآت إنتاج المواد الانشطارية إلى استخدامات أخرى أو إلى استخدامات مدنية تُبيّن أنه من الممكن تحقيق هذا الأمر بالفعل.

وقد صدَمنا أيضاً أن ثمة من جادل، خلال الاجتماع، بالقول إن عملية إنشاء نظام معاهدات سيكون أسهل لو أبدت الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيداً من الشفافية في الوقت الحاضر وكذلك الدول الأخرى التي لديها أسلحة نووية. وإذ نشدد على دعوتنا القوية إلى

تحسين الشفافية بشأن المعلومات المتعلقة بالأسلحة النووية، بما فيها تلك المتعلقة بالمواد الانشطارية، قدمت أستراليا وشركاؤها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عملٍ – ورقة العمل ١٢ – إلى اللجنة التحضيرية لعقد مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض نتائج معاهدة عدم الانتشار في فيينا أثناء اجتماعها مؤخراً، مرفقةً بمقترح مفصل وعملي في هذا الشأن.

ثانياً، وبصفة أعم، أود أن أُبيّن مجدداً الأسباب التي تجعل إبرام معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في صنع أسلحة نووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أمراً مهماً بالنسبة لأستراليا. فمن شأن مثل تلك الاتفاقية أن توفر فوائد أمنية هامة بما يخدم الهدفين المتلازمين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وبفرض حد أقصى لكمية المواد الانشطارية المتاحة بغرض استخدامها في صنع الأسلحة، ستُشكل تلك المعاهدة خطوة أساسية بلا شك باتجاه نزع السلاح النووي على نحو لا رجعة فيه. كما أنها ستشدد وسائل الرقابة على المواد الانشطارية. وستكمل تلك المعاهدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعوق تطوير أسلحة نووية، عن طريق فرضها حداً أقصى لكمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في صنع الأسلحة.

وبالإضافة إلى تدابير بناء الثقة الأخرى في مجال نزع السلاح النووي، سيشكل وقف اختياري عالمي لإنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في صنع أسلحة نووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، وتواصل أستراليا دعوة الدول إلى الإعلان عن هذا الوقف. غير أن ضمان عدم الرجوع والقابلية للتحقق والشفافية أمور تتطلب إبرام معاهدة في نهاية المطاف.

ومن دواعي الأسف الشديد أن تحاط المعاهدة المقترحة بكل هذا الجدل. فلم تشكِّك أي دولة طرف في المؤتمر تدافعُ حقاً عن الهدفين المتلازمين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في ضرورة تحديد كمية المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وفي هذا الشأن، من المهم التشديد على أن أستراليا لا تعتبر إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى غايةً في حد ذاتها. فبعد إبرام المعاهدة ودخولها حيز النفاذ، سيتواصل بالطبع العمل على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وأود التأكيد أيضاً على أن أستراليا لا تعتقد أن معالجة ما تم إنتاجه بالفعل من المواد الانشطارية، وهي مسألة مشروعة، ينبغي أن تكون عائقاً أمام المفاوضات. ومن المؤسف أن ثمة وجهة نظر لا تتفق أستراليا معها والتي مفادها أن هذه المسألة تشكل عائقاً أمام المفاوضات.

وتبقى أستراليا على رأيها بأن ولاية شانون، كما وردت في الوثيقة CD/1299، تبيّن بعناية محددات مناقشة نطاق المعاهدة التي لا بد أن تحدث أثناء المفاوضات والتي ستتيح مشاركة أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة كي يجلس حول طاولة المفاوضات ويبدي رأيه.

وفي هذا المحفل، يتم التدقيق دائماً في تلك الفقرات من الوثيقة CD/1299 التي تتناول نطاق المعاهدة. غير أنني أود أن أوجه عناية المؤتمر إلى الفقرة ما قبل الأخيرة من الوثيقة CD/1299 التي يتم إغفالها. وهذا ما كتبه السفير شانون: "وكان بإمكان الوفود الشديدة الرأي الانضمام إلى توافق في الآراء كي نستطيع أن نمضي جميعاً قُدماً في سبيل هذه القضية. وهذا يعني أنه يمكن إنشاء لجنة مخصصة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ... وأن المفاوضات يمكن أن تبدأ حول هذا الموضوع الهام. وما فتئ هذا الهدف منذ فترة من الزمن هو الهدف المشترك لجميع الوفود في هذا المؤتمر". وهذا نص بسيط صِيغ بأسلوب أنيق؛ إذ إنه في الوقت نفسه يصف رغبة المؤتمر في التوصل إلى حل وسط لتمكين انطلاق المفاوضات على هدف مشترك، ويعبّر عن الثقة في قدرة الحاضرين في المؤتمر على التوصل إلى مزيد من الحلول الوسط عن طريق المفاوضات.

ويجدر التمعن في الأحاسيس الكامنة وراء كلام السفير شانون، خاصة إذا كان يستهوينا أن نعتبر مسائل ينبغي التفاوض عليها عراقيلَ في طريقنا. وأقل ما يمكن أن نفعله إذا كنا نريد تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هو تذكُّر كلام السفير شانون.

السيد فازيل (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): سيدي الرئيس نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة أثناء فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على تولي الرئاسة وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل لجهودكم. لا تزال سويسرا ملتزمة بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية بالاستناد إلى الولاية التي وُضعت في عام ١٩٩٥، أيْ معاهدةٌ متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق من تنفيذها فعلياً على الصعيد الدولي. وقد سنحت الفرصة البارحة واليوم الذي قبلها لمجتمع نزع السلاح في جنيف لكي يشارك في حلقة دراسية تقنية تَبيَّن أنها مثمرة للغاية والتي أود أن أشكر ألمانيا وهولندا على تنظيمها. واسمحوا لي الآن بأن أثير هنا عدة نقاط ذات طبيعة سياسية.

إن اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية سيكون مفيداً لتقوية نظام عدم الانتشار النووي القائم فعلاً بصورة جوهرية والذي يتألف من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيتيح اعتماد تلك المعاهدة إنشاء نظام أكثر شمولاً لأنه سيجمع دولاً أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار وبلداناً ليست أطرافاً في هذا النظام في إطار عمل مشترك. وستصحح هذه المعاهدة أيضاً إلى حد ما الطبيعة التمييزية لمعاهدة عدم الانتشار عن طريق توسيع نطاق الحظر ليشمل إنتاج ونقل المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية كي يشمل جميع الدول. ومن فوائد إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أيضاً تحويلُ القرارات السارية حالياً بالوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية إلى التزامات دائمة وقابلة للتحقق منها وملزمة قانوناً. وفي الأخير، ستساعد تلك المعاهدة على كبح تصاعد القدرة النووية العسكرية الذي تشهده عدة بلدان حائزة للأسلحة النووية. ونود التأكيد، مع ذلك،

على أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لوحده لن يكفي. فاتباع نهجٍ يقتصر فقط على جانب منع الانتشار لن يمكننا من التصدي لعدد من التحديات التي نواجهها. وفضلاً عن ذلك، قد لا يحظى نهج من هذا النوع بالدعم اللازم، لذلك فإن فائدته ستكون محدودة.

ونعتقد أنه يتحتم أن تشمل معاهدة كهذه مخزونات المواد الانشطارية. فهي، بهذه الطريقة، لن تساهم في عدم الانتشار فحسب وإنما ستشكل أيضاً خطوة ملموسة حقاً باتجاه نزع السلاح النووي. وينبغي أن تنص هذه المعاهدة على خفض كمية المخزونات من المواد الانشطارية الموجودة حالياً لأغراض صنع الأسلحة النووية وإزالتها في وقت لاحق. ومثل هذا النهج ينسجم مع مختلف الواجبات والالتزامات التي يتم الاضطلاع بها في مجال نزع السلاح ومع جميع الوعود التي قُطعت بغرض تحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وينبغي لنا أيضاً أن نبيّن أن المخزونات العسكرية الموجودة من البلوتونيوم ومن اليورانيوم العالي التخصيب كبيرةٌ جداً. وتبلغ كميتها عدة مئات من الأطنان وتكفي لإنتاج عشرات الآلاف من الرؤوس النووية. وهكذا يتضح أن إبرام معاهدة لا تشمل المخزونات لن يقصُر عن المساهمة في نزع السلاح النووي فحسب وإنما سيكون عديم الفعالية لمنع انتشار تلك الأسلحة رأسياً.

وهذا ليس السبب الوحيد الذي ينبغي لأجله أن تشمل المعاهدة المخزونات الموجودة حالياً. هناك أسباب أخرى ذات طبيعة تقنية. لذلك، وكي نضمن أن هذه المعاهدة ستشكل حجر الأساس الذي لا غنى عنه، يجب أن تشمل إجراءات تحقق صارمة. ويتعين أن توفر تلك الإجراءات ضمانات أكثر فعالية بكثير من حيث سلامة وأمن المواد النووية. ويقتضي إبرام هذه المعاهدة أيضاً تقويةَ المؤسسات على نحو سيمهد الطريق أمام تحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وفي الختام، نعتقد أن معالجة مسألة المواد الانشطارية والنهج الذي ينبغي اعتماده فيما يتعلق بالمخزونات من هذه المواد يشكلان السبيل الأفضل لمعرفة ما إذا كانت لدى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الرغبة الصادقة في المضي قدماً على طريق نزع السلاح.

ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يظل المكان الأفضل للتفاوض على هذا الصك. ذلك لأنه يجمع الدول التي سيُتوقع منها أن تقدم التنازلات الضرورية في هذا المجال. وسيتيح إطار العمل المؤسسي الذي يوفره المؤتمر حماية المصالح المشروعة لجميع الدول المشارِكة في المفاوضات. ولا ينبغي بحث إمكانية إجراء مفاوضات من هذا النوع خارج إطار عمل مؤتمر نزع السلاح إلا إذا كان لدينا ما يكفي من الثقة في إمكانية تحقيق نتائج مرضية بشكل معقول.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): سيدي الرئيس، أود أولاً وقبل كل شيء أن أُرحب بعودتكم إلى المؤتمر وأن أُهنئكم على تولي رئاسته. وأنا على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة وحكمة واسعتين سيمكنانكم من قيادة عمل المؤتمر باتجاه إحراز مزيد من التقدم. وستحظون في عملكم بدعم الوفد الصيني النشيط. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا لما بذله الرئيس السابق، السفير جيتاهون، من جهود.

إن التفاوض على معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامَها من بين المسائل الرئيسية في العملية الدولية لتحديد الأسلحة وفي عمل المؤتمر. وسيساعد إبرام هذه المعاهدة وفرض حظرٍ شامل على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وسيشكل خطوة هامة باتجاه الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية. وما فتئت الصين تؤيد فكرة أنه ينبغي للمؤتمر أن يتفاوض على معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق من تنفيذها بفعالية على الصعيد الدولي وأن يبرم مثل تلك الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وحتى الآن، لم يشرع المؤتمر في التفاوض على المسائل المحورية، بما فيها التفاوض على معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فقد ناقشت الأطراف بحماس مسألة السبيل إلى تحقيق تقدم في العمل على هذه المسائل وقدمت عدداً من الملاحظات والتوصيات. وصحيحٌ أن ثمة خلافات على بعض المسائل لكنني أعتقد أن أغلبية زملائي لا يزالون يعتبرون المؤتمر المنتدى الأنسب للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا يزال الوفد الصيني يؤمن بأن باستطاعة المؤتمر التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفيما يلي آراؤنا بشأن كيفية الدفع قدماً بالمفاوضات.

أولاً، ينبغي لنا إحراز تقدم في جميع جوانب عمل المؤتمر. فمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مسألة هامة إلا أنها بالتأكيد ليست المسألة الوحيدة. ومن الناحية العملية، يختلف الأطراف بشأن الأولويات في جدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي ولديهم الكثير من الأفكار المختلفة بشأن ترتيب الأولويات في المؤتمر. وإن المسائل الأربع الأساسية بالنسبة للمؤتمر، وهي نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتوفير ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تؤثر جميعها بشكل كبير على التقدم في عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. والسبيل الوحيد إلى تهيئة الظروف الملائمة للبدء في مفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يتمثل في التحلي بروح الاحترام المتبادل وفي التشاور على قدم المساواة مع إيلاء العناية الكاملة لشواغل كل طرف من الأطراف وفي تحقيق تقدم في جميع القضايا المطروحة في المؤتمر عن طريق توافق الآراء.

ثانياً، يتعيّن علينا دعم التفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار المؤتمر. فقد تم تكريس مؤتمر نزع السلاح، خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرَّسة لنزع السلاح، بصفته الهيئة الوحيدة للتفاوض المتعدد الأطراف على نزع السلاح، وقد نجح في التفاوض على معاهدات هامة لتحديد الأسلحة كاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا يمكن إجراء مفاوضات على معاهدة متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة دون مشاركة واسعة من الأطراف المعنية.

وتتألف عضوية المؤتمر في الوقت الحاضر من جميع البلدان التي لها دور وتأثير في إبرام معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولن يتسنى لنا حقاً بلوغ هدفينا المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره إلا بالتفاوض على معاهدات في إطار المؤتمر.

وقبل أيام قليلة، نظمت ألمانيا وهولندا اجتماعاً للخبراء العلميين في جنيف تناول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولاحظت الصين أن بلداناً شتى لا تنفك تحاول، منذ فترة، إحراز تقدم نحو التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي، في رأينا، ألاّ تحل هذه المحاولات محل التفاوض على معاهدةٍ في إطار المؤتمر.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نتقدم بشكل واقعي وعملي في التحضير للتفاوض. ففي السنوات الأخيرة، عقد المؤتمر العديد من جولات النقاش الرسمية وغير الرسمية بشأن مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وحقق نتائج جيدة. ولو تسنى لنا أن نناقش المسألة بشكل أكثر استفاضة عن طريق الاستفادة من هذا العمل الذي أُنجز في وقت سابق وأن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل واسعة النطاق كالهيكل الأساسي والتصميم العام والأحكام الأساسية التي ستنص عليها المعاهدة، فإن هذا سيساعد الأطراف على معرفة الاتجاه الذي ستمضي فيه أي مفاوضات مستقبلية على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وعلى إحراز تقدم في المناقشات التي ستتناول جوانب محددة من المعاهدة وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة.

رابعاً، ينبغي لنا أن نحدد أهدافاً للمفاوضات تكون معقولة وقابلة للتحقيق. ففي عام ١٩٩٥، أسندت إلى المؤتمر ولاية بتوافق الآراء للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مثلما جاء في تقرير شانون. وكانت هذه الولاية ثمرة مفاوضات مضنية بين الأطراف تمت فيها مراعاة شواغل جميع الأطراف مراعاة كاملة. وتم تأكيد الولاية في قرارات لاحقة صدرت عن الجمعية العامة بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفي خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض نتائج معاهدة عدم الانتشار. وترى الصين أنه ينبغي التمسك بهذه الولاية من أجل إطلاق مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بنجاح.

ولضمان تحقيق أهداف الاتفاقية وجعل التحقق منها يوازن بين الفعالية والتكلفة، ينبغي تعريف نطاق المواد الانشطارية على نحوٍ معقول. وسيضمن هذا وقفَ إنتاج المواد الانشطارية من مصدره، وسيمكّن من تلافي إعاقة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ويسهّل تطبيق أحكام الاتفاقية. ويجب، في الوقت نفسه، التمسك بمبدأ التحقق المعقول والفعال بكلفة يسيرة.

السيد دارائي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي التام معكم في أداء مهامكم الجسيمة.

وجه عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي، بمن فيهم وفدي، مراراً وتكراراً عناية المجتمع الدولي إلى الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على السلم والأمن الدوليين وعلى أمن كل دولة على حدة. ولدينا قناعة راسخة بأن وجود أسلحة نووية يشكل الخطر الأكبر على أمن جميع الأمم. لذلك، طلبنا إلى المجتمع الدولي أن يعمل فوراً على إزالة هذا الخطر. وقد يتساءل المرء عن التدبير العملي الأول والأفضل للحد من خطر الأسلحة النووية. وجواباً على ذلك السؤال، نعتقد أنه لا يمكن قبول التعهدات الجزئية والمتفرقة والتدابير المخلخلة والتي لا تكلف شيئاً التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإن عدم تحقيق تقدم فعلي ومنهجي باتجاه تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي أمر يبعث على القلق في واقع الأمر. لذا، فإننا نؤيد بشدة البدء في مفاوضات على اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية تحظر بشكل تام ومنهجي حيازة وإنتاج وتطوير وتخزين واستخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها. ومثلما سبق أن اقترحنا، ستتناول الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة النووية، بوصفها اتفاقية إطاراً وفاتحةً تتناول المجالات التالية ذات الصلة بموضوع مناقشتنا هذا اليوم: أولاً، حظر إنتاج جميع المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في صنع الأسلحة لأغراض المتفجرات العسكرية؛ وثانياً، الإعلان عن جميع المخزونات من المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في صنع الأسلحة وإزالتها نهائياً وفق جدول زمني يتم الاتفاق عليه.

وبناءً على ذلك، سيكون باستطاعتنا، لو بدأنا مفاوضاتنا على معاهدة تتعلق بالأسلحة النووية، التيقن من أن جميع جوانب المواد الانشطارية ستعالَج على نحو شامل ومنهجي. ومن الواضح أن صكاً كهذا، غير تمييزي وملزم قانوناً ويمكن التحقق من تطبيقه بفعالية، سيوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وسيوفر الالتزام القانوني بتدمير جميع المواد الانشطارية المتوفرة لأغراض صنع الأسلحة النووية على نحوٍ على رجعة فيه ويمكن التحقق منه؛ ولذلك يتم تصوُّره في إطار عمل نزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية تماماً. وفي هذا السياق، سيكون إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تدبيراً هادفاً من تدابير نزع السلاح. وإلاّ فإن تلك المعاهدة لن تذهب أبعد من أن تحظر على الدول الحائزة للأسلحة النووية إنتاج مزيد من المواد الانشطارية، وهو تدبير غير فعال في مجال نزع السلاح. ومن شأن تلك المعاهدة أيضاً أن تحفز على التسريع في جهود الإنتاج في الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لا تتوفر لديها بالفعل فوائض في هذه المواد، الأمر الذي لا يساعد حتى على تحقيق الغرض من تلك الاتفاقية.

وبنفس هذه الروح، أكدت مجدداً أن معاهدةً لوقف إنتاج المواد الانشطارية الهدفُ من إبرامها حظر إنتاج مواد انشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية ينبغي ألا تتحول إلى صك ساذج وعديم الجدوى بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية ومخزوناتها بفعل تضييق نطاقها إلى حد تصبح معه مجرد حزمة مهذّبة وفارغة من أحكام عدم الانتشار. وإننا لن نقبل أبداً اتباع مثل هذا النهج. فمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تكون خطوة واضحة وهادفة باتجاه نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبهما. وينبغي أن تكون المعاهدة

شاملة وغير تمييزية وقابلة للتحقق من تنفيذها دولياً وبشكل فعال. ويجب أن تسري المعاهدة على أنشطة الإنتاج التي تمت في الماضي والمخزونات الموجودة حالياً وعلى إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وإننا سندافع بقوة عن موقفنا في هذا الشأن أثناء أي مفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية داخل المؤتمر في إطار برنامج عمل متوازنٍ وشامل.

لقد بلغنا مرحلة حاسمة من العمل في المؤتمر. وعلينا أن نستفيد من الإنجازات التي حققناها في مجال نزع السلاح النووي. وإننا نعتقد أن كل دولة تتحمل مسؤولية خاصة في العمل على إزالة التهديد الذي يمثله وجود الأسلحة النووية. ولن تضيف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية شيئاً ما لم تضف التزاماً راسخاً جديداً إلى التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولن يحدث هذا ما لم تنضم إلى المعاهدة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي لديها قدرات على صنع السلاح النووي، وما لم تسر المعاهدة على جميع المخزونات المتوفرة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وما لم تكن عالمية النطاق. أمَا وقد قلنا هذا، فإننا نعتقد أن المؤتمر هو أفضل مكان للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أن يستند نطاق وتعريف المعاهدة إلى مقتضيات نزع السلاح المنصوص عليها في تلك المعاهدة، وينبغي أن يتم التحقق من المعاهدة عن طريق آلية تحقق واحدة يخضع الجميع لها.

وفي الختام، وإذ نضع نصب أعيننا الطابع المُلح لإزالة التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية على المجتمع الدولي، فإننا ندعو أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى تلافي بذل جهود متباعدة وغير مُفيدة خارج نطاق المؤتمر تضع مصداقية هذه الهيئة موضع الشك. ونحث جميع الأعضاء على بذل قُصارى جهودهم بالتضافر مع جهود غيرهم من أجل اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل مستوحى من الأجندة ويتناول جميع المسائل الأساسية بما يتفق مع النظام الداخلي للمؤتمر.

السيد كون هايرونغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، دعوني أستهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم الرئاسة. وإني أؤكد لكم دعم وفدي التام لكم وتعاونه الكامل معكم.

أثناء الاجتماع الأول الذي عقدته هذا الشهر في فيينا اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض نتائج معاهدة عدم الانتشار، اتفقت الدول الأطراف على أن نزع السلاح أمر حيوي بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، وجادلت العديد من الدول الأطراف بأن البدء فوراً في مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر مطلوب. ومن الواضح أن العديد من الدول تتفق على أنه ينبغي بذل جهود كبيرة للشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، بما في ذلك التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بالنظر إلى التقدم الذي يبعث على الحماس المحرَز على الصعيدين الأحادي الجانب والثنائي من قِبَل قوى نووية رئيسية، كدخول معاهدة ستارت الجديدة حيز النفاذ.

ولا غنى عن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ليس بالنسبة لعدم الانتشار النووي فحسب وإنما لنزع السلاح النووي أيضاً. ولدى وفدي يقين راسخ بأن البدء مبكراً في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية داخل هذه الهيئة هو الخطوة المنطقية التالية باتجاه عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وقد دعا القرار المتعلق بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي اعتُمد في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المؤتمر إلى الاتفاق على برنامج عمل يتضمن المفاوضات على تلك المعاهدة وإلى تنفيذ ذلك البرنامج، في الأيام الأولى من انعقاد دورته لعام ٢٠١٢. وإننا نُدرك أن للمفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تَبعات على أمن الدول الأعضاء، لكننا لا نشاطر الرأي القائل إنه يمكن استخدام الشواغل الأمنية لمنع البدء في المفاوضات. ويعتقد وفدي أن مصالح الأمن القومي يمكن أن تُراعى كلياً أثناء المفاوضات عن طريق تناول جميع المسائل ذات الصلة التي تدخل في نطاق الاتفاقية، من قَبيل المخزونات الموجودة حالياً.

وفي الأخير، أود أن أضم صوتي إلى صوت آخرين أعربوا عن تقديرهم لألمانيا وهولندا على استضافتهما اجتماع الخبراء العلميين في وقت سابق من هذا الأسبوع. وأعتقد أن هذه التظاهرة مهَّدت بشكل مفيد لمفاوضات مستقبلية. وآمل أن يستطيع المؤتمر اعتماد برنامج عمل يتضمن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن وأن يستطيع تنفيذه من خلال تحلي جميع الدول الأعضاء بالإرادة السياسية لتحقيق ذلك. وسيعرض وفد بلدي موقفنا المحدَّد بشأن أهم المسائل المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في الجلسة العلنية المقبلة.

السيد تيلوبردي (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأرجو أن تكونوا على ثقة من دعم وفد كازاخستان وتعاونه التام معكم للحفاظ على الزخم الذي أنشأه من سبقكم في منصب الرئاسة ولزيادة قوّته.

موقف كازاخستان من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية معروف جيداً. ففيما يتعلق بالمعاهدة، أود فقط أن أقول إنه لأمر بالغ الأهمية أن تُعزَّز الشفافية عن طريق استحداث نظام تحقق إلى جانب ضمان عدم تحويل المواد الانشطارية المخصصة لأغراض سلمية إلى الاستخدام في صنع أسلحة نووية.

وفي هذا السياق، أود أن أعرض آخر المستجدات بشأن طلب كازاخستان إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية استضافة البنك الدولي لليورانيوم المنخفض التخصيب. وحتى الآن، اختارت الوكالة الدولية أن يكون موقع بنك الوقود النووي هذا في مصنع لسبك المعادن في شرق كازاخستان. ونحن الآن بصدد التفاوض مع الوكالة الدولية على اتفاقٍ سيتم التوقيع عليه عمّا قريب.

وإننا نعتقد أن إنشاء بنك دولي في كازاخستان سيضمن لجميع الدول المساواة في الحصول على الوقود النووي وسيكون في الوقت نفسه خطوة هامة باتجاه الحد من انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل كازاخستان على بيانه وعلى عباراته الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وبهذه الكلمة تنتهي قائمة المتكلمين المسجلين لدي. فهل يود أي وفد آخر تناول الكلمة في هذه الساعة المتأخرة؟ لقد أُطلق نداء من أجل التفاعل، ممّا يتيح على ما يبدو أخذ البيانات التي أُدلي بها الآن في الاعتبار في الجلسة المقبلة التي ستُخصَّص لموضوع إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبهذا نختتم أعمالنا اليوم، وستُعقد الجلسة العلنية التالية للمؤتمر يوم الثلاثاء، ٥ حزيران/يونيه على الساعة العاشرة صباحاً. وستركّز تلك الجلسة العلنية على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.